IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(58)/RES/13
أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الثامنة والخمسون

البند ١٦ من جدول الأعمال
(الوثيقة GC(58)/22)

تعزيز أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها

قرار اعتُمِد يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ خلال الجلسة العامة السابعة

ألف
التطبيقات النووية في غير مجالات القوى

١-
عام

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي، حسبما جاء تحديدها في الفقرات ألف-١ إلى ألف-٤ من المادة الثالثة، تتضمَّن تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلميّة والتقنيّة وتدريب العلماء والخبراء في ميدان الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يشير إلى الاستراتيجيّة المتوسِّطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ كدليل إرشادي ومُدخَل في هذا الصدد،

(د) وإذ يشدد على أن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها تتناول مجموعة واسعة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتساهم في تلبيتها، وذلك في مجالات مثل الطاقة، والمواد، والصناعة، والبيئة، والغذاء، والتغذية والزراعة، والصحة البشرية، والموارد المائية، وإذ يلاحظ أن دولاً أعضاء عديدة تجني منافع من تطبيق التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة عبر البرنامج المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة، وإذ يحيط علماً بقرار الفاو مواصلة تعاونها مع الوكالة من خلال هذا البرنامج المشترك، بما في ذلك تقصّي السبل الكفيلة بتحسين هذا التعاون،

(هـ) وإذ يعرب عن تقديره لما جرى، أثناء الدورة الثامنة والخمسين للمؤتمر العام، من إشادة بالمساعي المبذولة من قِبَل الأفراد والفِرَق والمعاهد في الدول الأعضاء بشأن الاستنبات الطفري للنباتات بغرض تعزيز الأمن الغذائي،

(و) وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت من الدول والمنظمات الدولية، في القرار ٢٩٢/٦٤، أن توفر الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، لا سيما للبلدان النامية، بغية زيادة الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونظيفة ويسهل الحصول عليها وميسورة التكلفة وإتاحة المرافق الصحية للجميع،

(ز) وإذ يسلم بنجاح تقنية الحشرة العقيمة في كبح أو استئصال الدودة الحلزونية وذباب تسي تسي وشتى أنواع ذباب وعثة الفاكهة التي يمكن أن تنطوي على تأثيرات اقتصادية كبيرة،

(ح) وإذ يشير إلى مشكلة الجراد الخطيرة المستمرة في أفريقيا، لاسيما في المناطق الشديدة التعرّض للتدهور البيئي والتصحّر، وإلى أنها كانت السبب في تفشّي المجاعة بشدة في بلدان معيّنة،

(ط) وإذ يؤكد دور العلوم والتكنولوجيا والهندسة المهم في تعزيز الأمان والأمن النوويَّين والإشعاعيين، والحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة بطريقة مستدامة،

(ي) وإذ يقرّ بإمكانية إحراز تقدم في الاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وبالتعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، مثل المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، المهتمّة بالمشاريع المتصلة بمجال الاندماج، وإدراكاً منه لمؤتمر الوكالة الخامس والعشرين الذي يُعقَد مرة كل سنتين بشأن الطاقة الاندماجية والمزمع عقده في الاتحاد الروسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،

(ك) وإذ يحيط علماً بوثيقة "استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٤" (الوثيقة GC(58)/INF/2)،

(ل) وإذ يدرك مشاكل الملوّثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، وإمكانية استخدام المعالجة الإشعاعية للتصدّي لبعضها، بما في ذلك مشكلة مياه الصرف الصناعية، وإذ يلاحظ المبادرة التي اتخذتها الوكالة لدراسة استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في معالجة مياه الصرف واستصلاح الملوثات في الدول الأعضاء عن طريق أنشطة بحثية منسقة،

(م) وإذ يحيط علماً بالإمكانية العالية لحزم الإلكترونات كمصدر للإشعاع بغرض معالجة المواد والملوثات، مع إقراره بالنتائج المشجعة المحقَّقة من خلال المشاريع البحثية المنسقة ذات الصلة،

(ن) وإذ يعترف بتزايد استخدام النظائر المشعّة والتكنولوجيا الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، وفي تحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، وإدارة العمليات الصناعية، واستحداث مواد جديدة، وفي العلوم التحليلية، والتطهير والتعقيم، وقياس تأثيرات تغير المناخ على البيئة،

(س) وإذ يلاحظ التوسّع في استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، والتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني/التصوير المقطعي الحاسوبي، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المحضّرة في المستشفيات،

(ع) وإذ يلاحظ أهمية توفُّر الموليبدينوم-٩٩ لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين، وإذ يعترف مع التقدير بالجهود التي تبذلها الوكالة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، لتيسير إمداد موثوق بالموليبدينوم-٩٩ من خلال دعم تطوير قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الموليبدينوم-٩٩ والتكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء لتلبية احتياجاتها المحلية وللتصدير، حيثما كان ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء البحوث حول الطريقة البديلة القائمة على استخدام المعجّلات لإنتاج التكتينيوم-٩٩/الموليبدينوم-٩٩، وإذ يدرك التداخل المحتمل لانبعاثات نظائر الزينون المشعة الناجمة عن الإنتاج الواسع النطاق والقائم على الانشطار للموليبدينوم-٩٩/التكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر مع النشاط العالمي للرصد الإشعاعي،

(ف) وإذ يدرك المبادرات التعاونية الجديدة التي ظهرت لتوفير خدمات التشعيع بواسطة المفاعلات، وأوجه التقدّم المهمة المفاد عنها في استحداث مرافق جديدة لإنتاج الموليبدينوم-٩٩ وتوسيع المرافق القائمة، والاهتمام المستمر من جانب بلدان عديدة بإنشاء مرافق لإنتاج الموليبدينوم-٩٩ غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من أجل تلبية الاحتياجات المحلية وللتصدير و/أو للاستخدام كقدرات احتياطية جزئية،

(ص) وإذ يقرّ بالاستخدامات المتعددة لمفاعلات البحوث كأدوات قيّمة في جملة ميادين من بينها التعليم والتدريب، والبحث، وإنتاج النظائر المشعة واختبار المواد، وكذلك كأداة تعلُّم للدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية،

(ق) وإذ يدرك أنه سيلزم قدر أكبر من التعاون الإقليمي والدولي لضمان تيسير الوصول إلى مفاعلات البحوث على نطاق واسع، بالنظر إلى الإحلال الجاري لمفاعلات البحوث الأقدم بعدد أقل من المفاعلات المتعددة الأغراض، مما يؤدي إلى انخفاض عدد المفاعلات العاملة، وإذ يلاحظ مع التقدير دعم الأمانة المتكامل والمنتظم للبلدان التي تستهل أول مشاريعها للمفاعلات البحثية،

(ر) وإذ يلاحظ مع القلق أن مفاعلات تريغا "TRIGA" التي يبلغ عددها على صعيد العالم ٣٨ مفاعلاً ستتأثر سلبياً بعدم قدرة المورّد الوحيد لوقود تريغا على ضمان إمداد طويل الأجل لهذا الوقود بالنظر إلى ضَعف القيمة التجارية لهذه الإمدادات،

(ش) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود الرامية إلى تطوير أجهزة رصد النشاط الإشعاعي السطحي وتوفير الخدمات للدول الأعضاء التي تطلب رسم خرائط لأراضيها،

(ت) وإذ يعترف بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدّمة في مكافحة الأمراض – بما فيها السرطان – وإذ يدرك ضرورة استحداث مؤشّرات أداء لقياس هذه القدرة،

(ث) وإذ يلاحظ أن الوكالة جمعت ونشرت بيانات عن النظائر بشأن المستجمعات المائية الجوفية والأنهار على صعيد العالم، وأنها تعالج أوجه الترابط بين تغير المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف مساعدة متخذي القرارات على اعتماد ممارسات أفضل للإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط لها،

(خ) وإذ يشير مع التقدير إلى المنح الدراسية وأنشطة التدريب المقدَّمة برعاية صندوق الوكالة الخاص بجائزة نوبل للسلام بشأن السرطان والتغذية من أجل تحسين مكافحة السرطان وتغذية الأطفال في العالم النامي،

(ذ) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمانة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، من أجل تخصيص موارد كافية لتحديث مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف بمرافق ومعدات تصلح للغرض تماماً، وضمان توفير أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، من حيث بناء القدرات وتحسين التكنولوجيا،

١- يرجو من المدير العام، وفقاً للنظام الأساسي، أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، مع التركيز بصفة خاصة على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز البنى الأساسيّة والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل تلبية احتياجات النمو المستدام والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بطريقة مأمونة؛

٢- ويطلب من الأمانة أن تستفيد استفادةً كاملة من قدرات مؤسسات الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، من أجل توسيع مدى الاستفادة من العلوم والتطبيقات النووية في تحقيق منافع اجتماعية-اقتصادية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣- ويشدد على أهمية تيسير البرامج الفعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية الرامية إلى تجميع ومواصلة تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء، عن طريق المشاريع البحثية المنسقة، داخل الوكالة وبين الوكالة والدول الأعضاء، وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحث الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات للدول الأعضاء، لا سيما من خلال الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، ومن خلال توسيع نطاق التوعية بالأنشطة البحثية المنسقة؛

٤- ويسلّم بأهمية أنشطة الأمانة الرامية إلى تحقيق هدف دعم التنمية المستدامة وحماية البيئة ويؤيّد تلك الأنشطة؛

٥- ويحثّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود التي تساهم في تحقيق فهم أوسع وتكوين منظور متوازن لدور العلوم والتكنولوجيا النوويّة في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك التزامات كيوتو، والجهود التي ستُبذل في المستقبل من أجل معالجة تغيّر المناخ؛

٦- ويرحّب بجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية الهادفة إلى جمع ١٠٠ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥ كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة، ويشجع جميع الدول الأعضاء التي تستطيع تقديم مساهمات إضافية على أن تفعل ذلك؛

٧- ويطلب من الأمانة أن تواصل تناول ما تم تعيينه من احتياجات ومتطلَّبات ذات أولوية للدول الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا النوويّة وتطبيقاتها، بما في ذلك استخدام تقنية الحشرة العقيمة لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ومن أجل مكافحة البعوض الناقل لمرض الملاريا وذباب الفاكهة المتوسطي، والتطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما

ينتج عن ذلك من تداعيات زيادة الحموضة على النظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام النظائر والإشعاعات في إدارة المياه الجوفية وفي التطبيقات المتعلّقة بالزراعة مثل تحسين المحاصيل وإدارتها على ضوء تغيّر المناخ، والصحة البشرية، بما في ذلك تطوير العقاقير وبذل مزيد من الجهود المحددة من خلال برنامج العمل من أجل علاج السرطان، وفي استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمُعجِّلات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، واستنباط مواد ابتكارية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في معالجة مياه الصرف وغازات المداخن وغيرها من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية؛

٨- ويحث الأمانة على بحث استخدام المعجلات الإلكترونية النقالة في تطبيقات التكنولوجيا الإشعاعية وتيسير العمليات الإيضاحية الميدانية في الدول الأعضاء المهتمة؛

٩- ويعترف بما للأمانة من قدرات فريدة على المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة البحرية، ويقدِّر الجهود التي بذلتها الأمانة في عقد المحفل العلمي لعام ٢٠١٣، المعنون "الكوكب الأزرق: التطبيقات النووية من أجل بيئة بحرية مستدامة"، لتسليط الضوء على هذا الجانب المهم من أعمال الوكالة؛

١٠- ويعترف بالتقدم المحرز في إنشاء مركز التنسيق الدولي المعني بتحمّض المحيطات في إطار مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو، الذي ينسق وينفذ أنشطة تساعد على تكوين فهم أشمل للآثار العالمية الناتجة من تحمّض المحيطات، ويرحب بالدعم المالي والعيني الكبير المقدم للمركز من عدد من الدول الأعضاء في إطار مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية؛

١١- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، تطوير الأجهزة المناسبة وأن توفّر خدمات، للدول الأعضاء التي تطلبها، لأجل الرسم السريع والاقتصادي لخرائط النشاط الإشعاعي على سطح كوكب الأرض؛

١٢- ويحث الأمانة على مواصلة عملها التعاوني مع سائر المبادرات الدولية، بما في ذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بأمن إمدادات النظائر المشعة الطبية الذي أنشأته وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعلى مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين وتعزيز قدرات إنتاج الموليبدينوم-٩٩/التكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر، بما في ذلك في البلدان النامية، في إطار جهد يرمي إلى كفالة أمن إمدادات الموليبدينوم-٩٩ لمستخدميه على الصعيد العالمي؛

١٣- ويرجو من الأمانة أن تقوم، إذا ما طُلِب منها ذلك، بتوفير الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية الناشئة لإرساء ودعم قدرات إنتاج الموليبدينوم-٩٩ غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك الإنتاج القائم على اليورانيوم الضعيف الإثراء والإنتاج المباشر للتكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر باستخدام السيكلوترونات؛

١٤- ويرجو من الأمانة أن تعمل بنشاط مع الدول الأعضاء المهتمة والمنظمات الدولية على معالجة مسألة توليد وإطلاق نظائر الزينون المشعة عند المصدر؛

١٥- ويطلب إلى الأمانة أن تعزز الجهود الإقليمية والدولية لضمان الوصول الواسع النطاق إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض القائمة، من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، ويطلب كذلك إلى الأمانة العمل على تيسير تشغيل هذه المرافق بطريقة مأمونة وفعالة ومستدامة؛

١٦- ويحث الأمانة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء التي تنظر في إنشاء أول مفاعل بحثي لها على تطوير البنية الأساسية بطريقة منهجية وشاملة ومتدرجة تدرجاً ملائماً بغية مساعدة منظمات الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل الجدوى الاستراتيجية والاستدامة الطويلة الأمد لهذه المشاريع؛

١٧- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع الدورة الثنائية السنوات لكلية النظائر المشعة التابعة للجامعة النووية العالمية وعلى تعزيز دعمها لمشاركة المتقدمين للالتحاق بهذه الدورة من البلدان النامية؛

١٨- ويرجو من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة على إقامة البنية الأساسية للأمان وعلى إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والتعليم في مناطقها، حيثما لا توجد تلك المراكز، من أجل التدريب المتخصص للخبراء في المجالين النووي والإشعاعي، ويطلب إلى الأمانة أن تستفيد في هذا الصدد من المعلمين المؤهلين من البلدان النامية؛

١٩- ويحث الأمانة على مواصلة الانخراط مع أصحاب المصلحة وعلى تشجيع الصناعة الدولية الخاصة بالإمداد بالوقود من أجل كفالة إمدادات غير متقطّعة وكافية من وقود مفاعلات الأبحاث، بما في ذلك وقود المفاعلات من نوع تريغا TRIGA؛

٢٠- ويرجو من الأمانة أن تعزز أنشطة الوكالة في مجال علوم وتكنولوجيا الاندماج؛

٢١- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد تقنيات ومعدَّات متقدِّمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء النامية؛

٢٢- ويرجو من الأمانة أن تحيط علماً باستنتاجات وتوصيات الاجتماع التقني لمناقشة مستقبل الطب النووي والتصوير التشخيصي، المعنون *"مستقبل الطب النووي والتصوير التشخيصي"*، الذي عُقد في فيينا بالنمسا من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤، وعلى إعطاء تلك الاستنتاجات والتوصيات أولوية فيما يتعلق بالأنشطة المقبلة؛

٢٣- ويرجو من الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة بشأن بناء القدرات اللازمة لضمان الجودة في مجال تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، وبشأن نشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تقوم على المعايير الدولية لضمان الجودة؛

٢٤- ويعترف بالتزام منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) حيال الترتيبات الخاصة بالشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وكذلك بالإطار الاستراتيجي للفاو للفترة ٢٠١٠–٢٠١٩، الذي يوفّر أساساً متيناً لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون مع جهات مختلفة، منها الوكالة؛

٢٥- ويرجو من الأمانة أن تحيط علماً باستنتاجات *الندوة الدولية للوكالة عن فهم سوء التغذية المعتدل عند الأطفال من أجل القيام بأنشطة تدّخل فعّالة للتصدي له*، المعقودة في فيينا بالنمسا من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ وأن تكفل أن تضع في اعتبارها مجموعة الوكالات التي تعمل في مجال سوء التغذية، وأن تجتنب تعدد وتوازي الإجراءات الرامية إلى معالجة سوء التغذية؛

٢٦- ويرجو من الأمانة أن تستهلّ، بالتعاون مع الفاو والدول الأعضاء، أنشطة للبحث والتطوير تتناول إمكانية استخدام التقنيات النووية كأحد مكوّنات نهج متكامل لمكافحة الجراد، وأن تقدم مساعدات ملائمة في سبيل تحقيق هذه الغاية؛

٢٧- ويطلب إلى الأمانة أن تبذل جهوداً مع الدول الأعضاء لتطوير مرافق التشعيع الصناعي مثل المعجّل الإلكتروني وملحقاته للاستخدام في أمور من بينها ممارسات الرعاية الصحية، وتحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، والتطبيقات الصناعية، والتطهير والتعقيم، ويطلب كذلك توفير الدعم التقني لاستخدام مفاعلات البحوث في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والنظائر المشعة الصناعية؛

٢٨- ويرجو أيضاً أن تضطلع الأمانة بالإجراءات المتوخّاة في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

٢٩- ويوصي بأن تقدِّم الأمانة إلى كلٍّ من مجلس المحافظين والمؤتمر العام في دورته العادية التاسعة والخمسين (٢٠١٥) تقريراً عن التقدم المُحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

-٢
تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وغيرها من الأمراض

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراره GC(44)/RES/24 بشأن "خدمة الاحتياجات الإنسانية العاجلة" وقراريه GC(48)/RES/13.C وGC(52)/RES/12 بشأن "تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا"،

(ب) وإذ يحيط علماً بالمقررات الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية الخامسة عشرة الذي عُقِد في كمبالا، بأوغندا، في الفترة ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، بشأن الاستعراض الذي يُجرى كل خمس سنوات لنداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا؛ والتي أكّد فيها مجدداً الالتزامات التي عُقِدت في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وكذلك في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وعقد دحر الملاريا، وقرّر تمديد نداء أبوجا إلى عام ٢٠١٥ ليتزامن مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

(ج) وإذ يقدّر الدور المهم الذي تؤدّيه التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الإنسانية،

(د) وإذ يدرك أن العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في قطاع الاستخدامات لغير أغراض القوى يساهم في التنمية المستدامة، خصوصاً بالاقتران مع برامج ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمختلف السبل، بما في ذلك تحسين الصحة البشرية،

(هـ) وإذ يسلِّم بالنجاح الذي حققه تطبيق تقنية الحشرة العقيمة تطبيقاً متكاملاً على نطاق المنطقة بالكامل في استئصال و/أو كبح ذباب تسي تسي والعثة وذباب الفاكهة وغير ذلك من الحشرات ذات التأثير المهم من الناحية الاقتصادية،

(و) وإذ يلاحظ بقلق أن الملاريا، التي ينقلها البعوض، تتسبّب في نحو ٦٣٠ ٠٠٠ حالة وفاة سنوياً وتصيب قرابة ٢٠٧ ملايين من البشر، في أفريقيا بشكل أساسي، حيث تتسبّب في إبطاء النمو

الاقتصادي بنسبة ١,٣٪ سنوياً، وبالتالي فإنها تشكّل عقبة رئيسية تحول دون استئصال الفقر في أفريقيا،

(ز) وإذ يلاحظ أن طفيليات الملاريا ظلّت تطوّر مقاومتها للعقاقير وأن البعوض ظلّ يطوّر مقاومته للمبيدات الحشرية، وأنه يُتوخّى استخدام تقنية الحشرة العقيمة في ظروف معيّنة كعامل مساعد للتكنولوجيات الأخرى، على نحو يتوافق مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لدحر الملاريا، بما في ذلك المكافحة المتكاملة لنواقل الأمراض، بعدم التعويل على أي نهج وحيد لمكافحة الملاريا،

(ح) وإذ يلاحظ بقلق شديد أن الحمى الدنجية التي ينقلها البعوض أصبحت في السنوات الأخيرة أحد الهواجس الدولية الرئيسية للصحة العامة بسبب الانتشار المتزايد للأنواع الغازِية من البعوض، حيث يعيش ٢,٥ مليار شخص في مناطق يمكن أن تنتقل داخلها فيروسات الحمى الدنجية، وأن الناموسيات المعالَجة بمبيدات حشرية ليست فعالة في مكافحة الحمى الدنجية وذلك لأن البعوض الناقل للأمراض ينشط أثناء النهار وهناك حاجة ماسة إلى أساليب مكافحة أخرى،

(ط) وإذ يلاحظ مع القلق زيادة تفشي حمى شيكونغونيا التي ينقلها البعوض في منطقة أمريكا اللاتينية، وأنه لا يوجد في الوقت الراهن علاج متاح لهذا المرض الذي ينقله البعوض،

(ي) وإذ يشير إلى أن الاجتماع المعني بالخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب المكافحة الوراثية والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، الذي نظمته الوكالة وعُقِد في فيينا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أوصى بأن تستثمر الوكالة جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب أخرى وراثية وملائمة للبيئة،

(ك) وإذ يلاحظ أن كبح البعوض الناقل للأمراض باستخدام تقنية الحشرة العقيمة سيكون مناسباً في الغالب في المناطق الحضرية، حيث الرش الجوي بالمبيدات الحشرية محظور أو لا يُشار به، وأن المطلوب اتباع نهج على نطاق المنطقة، يجسد نهجاً مبتكراً ويُمكن أن يكون قوياً لاستكمال البرامج المحلية القائمة،

(ل) وإذ يرحّب بأن أنشطة البحث والتطوير بشأن البعوض الناقل للملاريا وأمراض أخرى، التي بدأت مع تدشين مختبر البعوض التابع للوكالة في زايبرسدورف في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قد تواصلت خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣،

(م) وإذ يحيط علماً بترتيب الأولويات المتصلة بتجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية في زايبرسدورف ضمن استراتيجية ReNuAL – أي *استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبرسدورف* (الوثيقة GOV/INF/2014/11)،

(ن) وإذ يلاحظ مع التقدير الاهتمام الذي تبديه بعض الجهات المانحة بعمليات البحث والتطوير المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض وما تقدّمه من دعم لهذا الغرض،

(س) وإذ يعترف مع التقدير بالدعم الذي تقدمه الوكالة لتطوير تقنية الحشرة العقيمة بغرض مكافحة البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وأمراض أخرى حسبما هو مبيّن في تقرير المدير العام الوارد في المرفق ١ بالوثيقة GC(56)/7،

١- يرجو من الوكالة مواصلة وتعزيز البحوث – سواء في المختبر أو ميدانياً – على النحو المطلوب لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا والحمى الدنجية وأمراض أخرى، وذلك من خلال الأنشطة المذكورة أعلاه؛

٢- ويرجو من الوكالة أن تعمل بشكل متزايد على إشراك المعاهد العلمية والبحثية التابعة للدول الأعضاء في برنامج البحوث، وذلك من أجل ضمان مشاركتها بما يفضي إلى اضطلاع البلدان المُتضرّرة بمسؤوليتها؛

٣- ويرجو من الوكالة مضاعفة الجهود الرامية إلى استحداث ونقل نظم أكثر كفاءة لفصل الجنسين تسمح بالاستئصال الكامل لإناث البعوض في مرافق الإنتاج، وتطوير أساليب فعالة من حيث التكلفة لإطلاق ورصد الذكور العقيمة في الميدان؛

٤- وكما يرجو من الوكالة تخصيص موارد كافية واجتذاب أموال من خارج الميزانية لإتاحة التوسع في برنامج بحوث البعوض وما يتصل به من حيز مختبري/مكتبي وعمليات توظيف؛

٥- ويرجو من الوكالة تعزيز بناء القدرات وربط الشبكات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من خلال مشاريع التعاون التقني الإقليمية، ودعم المشاريع الميدانية لمكافحة البعوض من نوعي *إيديس* و *إنوفيليس* من خلال مشاريع التعاون التقني الوطنية بغرض تقييم إمكانات تقنية الحشرة العقيمة كوسيلة مكافحة فعالة للبعوض الناقل للأمراض؛

٦- ويدعو الوكالة إلى العمل بناءً على التوصية التي قدمها الخبراء في الاجتماع المعني بالخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب المكافحة الوراثية والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، الذي نظمته الوكالة في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٤، باستثمار جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب وراثية وملائمة للبيئة؛

٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم تجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية في زايبرسدورف وتقديم مساهمات مالية لدعم برنامجه البحثي؛

٨- ويدعو الأمانة إلى مواصلة التماس موارد من خارج الميزانية، بما في ذلك من خلال مبادرة الوكالة الخاصة بالاستخدامات السلمية، بما يتيح مضاعفة الجهود المبذولة للتحقق ميدانياً من صحة مجموعة البرامج المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة فيما يخص البعوض الناقل للأمراض من خلال مشروع تنفيذي في الميدان؛

٩- ويرجو من المدير العام أن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته الستين (٢٠١٦) تقريراً عن التقدّم المُحرز في تنفيذ هذا القرار.

-٣
دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يسلِّم بأن الهدف الرئيسي للحملة الأفريقية هو استئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات بإقامة مناطق مستدامة خالية من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، بواسطة استخدام مختلف تقنيات القمع والاستئصال، مع ضمان استغلال المساحات الأرضية المستعادة استغلالاً مستداماً واقتصادياً، والمساهمة بذلك في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي،

(ج) وإذ يسلِّم بأن برامج قمع واستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات أنشطة معقدة تتطلب احتياجات لوجستية كبيرة وتقتضي اتباع نُهج مرنة ومبتكرة وقابلة للتكييف في توفير الدعم التقني،

(د) وإذ يسلِّم بأن ذباب تسي تسي ومشكلة داء المثقبيات التي يسببها هذا الذباب في ازدياد ويشكلان أحد أكبر المعوقات التي تجابه التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للقارة الأفريقية، حيث يؤثران على صحة البشر والحيوانات الزراعية، ويحدان من التنمية الريفية المستدامة، ويتسببان بذلك في ازدياد الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

(هـ) وإذ يسلم بأن داء المثقبيات يودي بأرواح عشرات الآلاف من البشر ويقضي على ملايين الحيوانات الزراعية سنوياً ويهدد أكثر من ٦٠ مليون نسمة في المجتمعات المحلية الريفية في ٣٧ بلداً أفريقياً، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(و) وإذ يسلِّم بأهمية تطوير نظم إنتاج حيواني أكثر كفاءة في المجتمعات الريفية المتضررة من ذباب سي تسي وداء المثقبيات للحد من الفقر والجوع ولإرساء أساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية،

(ز) وإذ يذكر بالمقررين AHG/Dec.156 (XXXVI)، و AHG/Dec. 169 (XXXVII) الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل من أجل تنفيذ الحملة الأفريقية،

(ح) وإذ يسلِّم بالأعمال الأساسية التي تقوم بها الوكالة في إطار برنامجها المشترك مع الفاو بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستخدامها في مكافحة ذباب تسي تسي وتقديم المساعدة عن طريق مشاريع ميدانية، مدعومة من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، لإدراج مكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدّي بطريقة مستدامة لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات،

(ط) وإذ يدرك أن تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند تكاملها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج المكافحة المتكاملة للآفة على نطاق مناطق كاملة،

(ي) وإذ يرحب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والحملة الأفريقية، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المكلَّفة بهذه المهمة، في مجال رفع مستوى الوعي بمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية، والقيام، من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني وبرنامج الميزانية العادية، بتقديم المساعدة التنفيذية لأنشطة المشاريع الميدانية، وكذلك تقديم المشورة بشأن إدارة المشاريع ووضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة لمشاريع الحملة الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(ك) وإذ يرحب باعتماد الخطة الاستراتيجية للحملة الأفريقية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإذ يتطلع إلى تنفيذها الفعال،

(ل) وإذ يرحب بالتقدم المحرز من جانب الحملة الأفريقية في القيام على نحو متزايد – إلى جانب إشراك منظمات دولية مثل الوكالة والفاو ومنظمة الصحة العالمية – بإشراك المنظمات غير الحكومية أيضاً والقطاع الخاص في الجهود المتضافرة لإنشاء وتوسيع المناطق الخالية من مشكلة ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ولتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية،

(م) وإذ يرحب بالتقدم المحرز في إطار المشروع الإثيوبي لاستئصال ذباب تسي تسي من وادي الصدع الجنوبي والتقدم المحرز في المشروع الذي تدعمه الوكالة لاستئصال ذباب تسي تسي في السنغال،

(ن) وتقديراً منه للمساهمات التي يقدّمها مختلف الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعماً للتصدي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في غرب أفريقيا، ولا سيما التبرعات المقدَّمة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشاريع مبادرة الاستخدامات السلمية دعماً لمشاريع مكافحة هذه المشكلة في السنغال وبوركينا فاسو،

(س) وإذ يعترف بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والمركز الدولي لعمليات البحث والتطوير المتعلقة بتربية الماشية في المناطق دون الرطبة، القائم في بوبو-ديولاسو في بوركينا فاسو، وهو أول مركز متعاون مع الوكالة في أفريقيا في مجال "استخدام تقنية الحشرة العقيمة في المكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق مناطق كاملة"،

(ع) وإذ يرحب بالجهود المبذولة من جانب إدارة التعاون التقني في الوكالة ومن الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة في دعم الحملة الأفريقية،

(ف) وإذ يرحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة وإزالة العقبات التي تعترض تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذباب تسي تسي في الدول الأعضاء الأفريقية من خلال البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتَّبعة، سواء داخلياً أو من خلال آلية الوكالة لمشاريع البحوث المنسقة،

(ص) وإذ يعترف بالدعم المتواصل الذي تلقته الحملة الأفريقية من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدّمه المدير العام في المرفق ٢ بالوثيقة GC(58)/9،

١- يحث الأمانة على مواصلة إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، ومضاعفة جهودها الرامية إلى بناء القدرات والمضي في تطوير تقنيات دمج تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

٢- ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي، بينما يشدد على أهمية اتباع نهج قائم على تلبية الاحتياجات بشأن البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتَّبعة والتحقق من صلاحيتها لخدمة المشاريع الميدانية التنفيذية؛

٣- ويرجو من الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، على الحفاظ على التمويل من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني من أجل تقديم مساعدات مستمرة للمشاريع الميدانية التنفيذية الخاصة بتقنية الحشرة العقيمة، وتعزيز دعمها للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأفريقية تكميلاً لجهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثم توسيع نطاقها؛

٤- ويرجو من الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء من خلال مشاريع التعاون التقني الخاصة بجمع وإدارة البيانات الأساسية ووضع مقترحات مشاريع كاملة، مع إيلاء الأولوية لتحديد واستئصال تجمعات ذباب تسي تسي المعزولة؛

٥- ويشجع إدارة التعاون التقني في الوكالة والشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة العمل الوثيق مع الحملة الأفريقية في مجالات التعاون المتفق عليها كما هو محدد في مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة، الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٦- ويشدِّد على الحاجة إلى مواصلة الجهود المواءَمة والتآزرية من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، لا سيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وضمان الجودة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الوطنية ودون الإقليمية السليمة والقابلة للنجاح في إطار الحملة الأفريقية؛

٧- ويرجو من الوكالة والشركاء الآخرين تعزيز بناء القدرات اللازمة في الدول الأعضاء لاتخاذ القرارات عن علم بشأن اختيار الاستراتيجيات الخاصة بذباب تسي تسي وداء المثقبيات والدمج الفعال من حيث التكلفة لعمليات تقنية الحشرة العقيمة في حملات المكافحة المتكاملة للآفة على نطاق مناطق كاملة؛

٨- ويحث الأمانة والشركاء الآخرين على مواصلة بناء القدرات واستطلاع إمكانيات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل إنشاء وتشغيل مراكز لتربية ذبابة تسي تسي على نطاق واسع من أجل توفير أعداد كبيرة من ذكور ذباب تسي تسي العقيمة بتكلفة اقتصادية لمختلف البرامج الميدانية؛

٩- ويشجع البلدان التي اختارت استراتيجيات بذباب تسي تسي وداء المثقبيات بما يشمل مكون تقنية الحشرة العقيمة أن تركز في البداية على الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عمليات إطلاق الذكور العقيمة المستوردة من مراكز الإنتاج الواسع النطاق مثلما في حالة مشروع الاستئصال الناجح في السنغال؛

١٠- ويشجع إدارة التعاون التقني في الوكالة والشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم الحملة الأفريقية؛

١١- ويرجو من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة والخمسين (٢٠١٥).

-٤
خطة لإنتاج مياه الشرب اقتصادياً
باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(57)/RES/12 وبقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تعزيز أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يُقر بأنَّ توفير إمدادات مياه شرب كافية ونظيفة للبشرية جمعاء أمر يحظى بأهمية حيوية، حسبما تم تأكيده في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين لمؤتمر قمة ريو المعني بالتنمية والبيئة، الذي عُقِد في عام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)، الذي عُقِد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، وحسبما أعيد تأكيده مؤخرًا في عام ٢٠١٣ خلال الدورة الرابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي،

(ج) وإذ يلاحظ أنَّ حالات نقص مياه الشرب تشكل مصدراً لقلق متنامٍ في العديد من مناطق العالم، بالنظر للنمو السكاني، وزيادة التوسع الحضري والصناعي وتداعيات تغيّر المناخ،

(د) وإذ يؤكّد الحاجة الماسّة إلى التعاون الإقليمي والدولي للمساعدة على حلِّ المشكلة الخطيرة المتمثِّلة في نقص مياه الشرب، خاصةً عن طريق تحلية مياه البحر،

(هـ) وإذ يُقر بأن عدداً من الدول الأعضاء أبدى اهتمامه بالمشاركة في الأنشطة المتعلِّقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية،

(و) وإذ يلاحظ أن تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية أثبتت نجاحها من خلال شتى المشاريع في بعض الدول الأعضاء، لاستخدامها كمياه صالحة للشرب وكمياه مستخدمة في تشغيل المحطات، وأنها فعالة من حيث التكلفة بوجه عام، في حين يعترف بأن اقتصاديات التنفيذ ستتوقف على عوامل تخص كل موقع على حدة،

(ز) وإذ يحيط علمًا مع التقدير بمختلف الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظَّمات الدولية المهتمة، حسبما جاء في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(58)/18،

(ح) وإذ يحيط علمًا بالتحسينات التي دخلت في الآونة الأخيرة على نطاق الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية كي يشمل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبشكل أكثر تحديدًا استخدام المياه بكفاءة في المرافق النووية،

(ط) وإذ يلاحظ مع التقدير الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في إعداد تقرير يقدِّم إرشادات عامة حول خيارات التوليد المشترك ويقيِّم الاقتصاديات المرتبطة بمثل هذه الخيارات (من المقرر نشره في عام ٢٠١٥)، وتقريرين تقنيين بشأن "فرص التوليد المشترك باستخدام الطاقة النووية" و"التطبيقات الصناعية للطاقة النووية" (قُدِّما للنشر في عام ٢٠١٤)،

(ي) وإذ يلاحظ أيضًا أنَّ اجتماعًا تقنيًا لمستخدمي برنامج التقييمات الاقتصادية للتحلية الخاص بالوكالة (برنامج DEEP) قد عُقد في أيار/مايو ٢٠١٤ وأنه من المقرر، استناداً إلى ردود فعل المشاركين، إصدار صيغة جديدة من البرنامج (DEEP 5.1) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

(ك) وإذ يلاحظ أنه تم في أيار/مايو ٢٠١٤ تنظيم حلقة عمل تدريبية في فيينا بشأن 'إدارة المياه في محطات القوى النووية' باستخدام برامجيات الأمانة الخاصة ببرنامج إدارة المياه، وذلك من أجل تبادل المعلومات والممارسات الجيدة المتعلقة بالاستراتيجيات التي تساعد على تقليص استخدام المياه في محطات القوى النووية،

(ل) وإذ يلاحظ أنه تم في عام ٢٠١٤ إطلاق مشروع بحثي منسق جديد بشأن تطبيق نظم متقدمة للتحلية المنخفضة الحرارة للمياه دعمًا لمحطات القوى النووية وللتطبيقات غير الكهربائية،

(م) وإذ يذكّر مع التقدير بأنَّ الوكالة وضعت برنامجاً لمساعدة البلدان النامية في معالجة المسائل المتصلة بالاقتصاديات والأمان والموثوقية والتدابير التقنية لمقاومة الانتشار في سياق استخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإنتاج مياه الشرب،

(ن) وإذ يلاحظ نتائج الاجتماعات التقنية وحلقات العمل التدريبية الإقليمية والوطنية التي تنظمها الأمانة لنشر المعلومات وتعزيز المهارات المتعلقة بالتطبيقات غير الكهربائية للطاقة النووية، بما في ذلك تحلية مياه البحر، ولتحسين الكفاءة باستخدام خيارات التوليد المشترك،

(س) وإذ يحيط علماً بالجهود التي يبذلها المدير العام في التماس أموال إضافية للتحلية النووية،

١- يرجو المدير العام أن يواصل مشاوراته ويعزز اتِّصالاته مع الدول الأعضاء المهتمة، والمنظَّمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن الأنشطة المتعلِّقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية؛

٢- ويشجِّع الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النوويّة على مواصلة مهامه كمحفل لإسداء المشورة بشأن أنشطة التحلية النوويّة واستعراض تلك الأنشطة؛

٣- ويؤكِّد الحاجة إلى التعاون الدولي في تخطيط وتنفيذ البرامج الإيضاحيّة المتعلِّقة بالتحلية النوويّة، وذلك من خلال مشاريع وطنيّة وإقليميّة تتاح المشاركة فيها لأي بلد مهتم؛

٤- ويرجو المدير العام أن يقوم، رهناً بتوفر الموارد، بما يلي:

(أ) تشجيع وتيسير عقد اجتماعات تقنية بين مستخدمي التكنولوجيا والجهات المعنية بتطويرها من أجل تقدير وتقييم خيارات التوليد المشترك لاستخدام القوى النووية في تحلية مياه البحر، بما من شأنه تعزيز التوصل إلى فهم مشترك لاحتياجات ومتطلبات كل جانب؛

(ب) ومواصلة عقد حلقات تدريبية واجتماعات تقنية إقليمية واستخدام الآليات المتاحة الأخرى لتعميم المعلومات عن التحلية النووية وإدارة المياه باستعمال المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة الهادفة إلى تحسين تحديد الكيفية التي يمكن أن تتيح بها المفاعلات القائمة خيارات للتوليد المشترك؛

٥- ويدعو المدير العام إلى جمع أموال من موارد خارجة عن الميزانيّة بهدف تيسير جميع أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالتحلية النوويّة والتوليد المشترك وتطوير المفاعلات الابتكاريّة الصغيرة والمتوسِّطة الحجم والإسهام في تنفيذها؛

٦- ويرجو المدير العام أن يشير في عملية إعداد برنامج الوكالة وميزانيَّتها إلى ما توليه الدول الأعضاء المهتمّة من أولويّة عالية للتحلية النووية لمياه البحر؛

٧- ويرجو كذلك من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الستين (٢٠١٦)، في إطار بند ملائم من جدول الأعمال وكل سنتين بعد ذلك.

٥-
تقوية الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراراته GC(56)/RES/12.A.4 وGC(54)/RES/10.A.4 وGC(52)/RES/12.A.5 بشأن "تقوية الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة" وقراره GC(51)/RES/14 بشأن "تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"،

(ب) وإذ يعترف بالدور المركزي الذي تضطلع به التنمية الزراعية في التعجيل بالتقدم صوب عدّة أهداف رئيسية من الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتمثل في استئصال الفقر المدقع والجوع،

(ج) وإذ يعترف بأن الاتّجاهات العالمية الرئيسية التي ستحدد إطار التنمية الزراعية على المدى المتوسط تشمل: تزايد الطلب على الأغذية، وبقاء حالة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وتأثير تغير المناخ،

(د) وإذ يلاحظ أنه، وفقاً لمنشور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠١٣"، لم يستطع ٨٤٢ مليون نسمة على صعيد العالم – أي ١٢ في المائة

من سكان العالم – تلبية احتياجاتهم من الطاقة الغذائية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وأن الغالبية العظمى من الجائعين – أي ٨٢٧ مليون نسمة – يعيشون في المناطق النامية،

(هـ) وإذ يلاحظ فوائد التطبيق السلمي للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وأهمية إتاحة التكنولوجيات الملائمة، ولاسيما للدول الأعضاء النامية،

(و) وإذ يقدِّر العمل الذي تقوم به الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة) المخصّصة لاستحداث وتطبيق التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها في ميدان الأغذية والزراعة، وإذ يرحّب بإعادة تأكيد التزام المنظمتين كلتيهما بالشراكة العريقة بينهما من خلال توقيع الوكالة والفاو في عام ٢٠١٣ على اتفاقات منقحة بشأن أعمال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة،

(ز) وإذ يلاحظ أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين للتعاون والشراكة بين الفاو والوكالة، ويؤكد ما توفره هذه الشراكة الفريدة من تآزر ومساهمة، من خلال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على الصعيد العالمي،

(ح) وإذ يلاحظ أن الإطار الاستراتيجي الجديد للفاو يركز على خمسة غايات استراتيجية تنسق أولويات الفاو والنتائج التي تحققها والموارد التي تخصصها من أجل التعجيل بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية،

(ط) وإذ يعرب عن التقدير للأعمال التي تضطلع بها مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، وإذ يلاحظ أهمية المختبرات الملائمة للغرض التي تمتثل لمعايير الصحة والأمان وتمتلك البنية الأساسية الملائمة،

(ي) وإذ يثني على الأمانة للدعم الفعال الذي قدمته لإثيوبيا وبوتسوانا وكوت ديفوار في تشخيص ومكافحة طاعون الحيوانات المجترة الصغيرة وحمى الخنازير الأفريقية، ولميانمار ومنغوليا في احتواء انتشار داء الحمى القلاعية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، والحد بذلك من حالات انقطاع التجارة،

(ك) وإذ يلاحظ مع التقدير إبادة ذبابة الفاكهة المتوسطية من ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار في غواتيمالا، الأمر الذي سهّل تصدير الفواكه والخضروات الطازجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأسواق الدولية ذات القيمة العالية والخالية من الذبابة المتوسطية،

(ل) وإذ يثني على الدعم الذي تقدمه الوكالة لحملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، التي تحرز تقدماً ممتازاً في إبادة ذباب تسي تسي من منطقة نياييس في السنغال وتعزز كبح ذباب تسي تسي والمرض الذي ينقله في عدة دول أعضاء متضررة، بما في ذلك ١٠ ٠٠٠ كم^{٢} من وادي الصدع الجنوبي في إثيوبيا، وهو ما سمح بزيادة الثروة الحيوانية المنتجة وأتاح فرصا للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، مفيدا بذلك الآلاف من المزارعين،

(م) وإذ يقدِّر المنجزات الكبرى للشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وبرنامج التعاون التقني للوكالة في تطوير سلالات قمح طافرة تقاوم مرض صدأ ساق القمح Ug99، الذي هو نوع من مرض صدأ ساق القمح،

(ن) وإذ يثني على الوكالة والفاو لتشاركهما في تقديم جوائز الإنجاز وجوائز الإنجاز الممتاز لمربي نباتات ومؤسسات في الدول الأعضاء تقديراً للإنجازات الاستثنائية في مجال الاستيلاد الطفري ولمساهماتها في الأمن الغذائي العالمي، وإذ يهنئ جميع الفائزين على إنجازاتهم وعلى آثارها،

(س) وإذ يثني على الوكالة لدورها الرئيسي في عهد ما بعد القضاء على الطاعون البقري، بما في ذلك مساهمتها في احتجاز فيروس الطاعون البقري من مرافق التشخيص ومرافق إنتاج وتخزين اللقاح وفي الحفاظ على القدرات والخبرات التشخيصية العالمية، وعلى الدعم الذي قدمته في بناء القدرات الوطنية والإقليمية وتحسين الدراسات الوبائية وإدارة البيانات الوبائية وإقامة الشبكات الملائمة لمكافحة سائر أمراض الثروة الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر،

(ع) وإذ يثني على الوكالة لدورها النموذجي في تعزيز التصدي للطوارئ النووية في ميدان الأغذية والزراعة وعلى تكييفها للتكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بها في هذا الصدد،

(ف) وإذ يثني على بدء أعمال بحث وتطوير جديدة مدفوعة بالطلب في مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للأمراض، واستخدام الأساليب النظيرية في التحاليل الشرعية للأغذية وتتبع الأغذية ومكافحة الملوِّثات من أجل تحسين سلامة الأغذية وجودتها، وفي فحص اللقاحات الحيوانية المشعة، واستخدام النظائر المستقرة بصفة تكنولوجيات للتتبع وفي تعزيز التطبيقات التشخيصية للأمراض الحيوانية،

(ص) وإذ يثني على الدعم الذي قدمته الأمانة لـ ٦٥ بلدا من بلدان أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في تطوير استراتيجيات الحفاظ على التربة باستخدام تقنيات النويدات المشعة المتساقطة لضمان الإنتاج الزراعي المستدام وللتخفيف من آثار تغير المناخ،

(ق) وإذ يرحب ببدء أنشطة بحثية جديدة مدفوعة بالطلب بشأن تطوير أدوات للاتصال وللعرض البياني بغية تحسين اتخاذ القرارات في مجال إدارة المياه الزراعية في أفريقيا،

(ر) وإذ يعترف بأن طلب الدول الأعضاء الحصول على المساعدة التقنية في مجال التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة لا يزال عالياً، كما يتضح من الدعم العلمي والتقني الذي تقدمه الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لأكثر من ٢٨٠ مشروعاً من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقاليمية و٣٣ من المشاريع البحثية المنسقة،

١- يحث الأمانة على أن تواصل، بطريقة متكاملة وشمولية، توسيع نطاق جهودها الرامية إلى معالجة أمور من بينها انعدام الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى زيادة مساهمتها في رفع الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقها المتكامل؛

٢- ويشجع الأمانة، وعلى وجه الخصوص الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، على مواصلة القيام بدورها الفريد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها لتحسين الأمن الغذائي والزراعة المستدامة من خلال التعاون الدولي في مجال البحوث والتدريب وأنشطة التوعية؛

٣- ويحث الأمانة على التصدي لآثار تغير المناخ على الأغذية والزراعة من خلال استخدام التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الأولوية للتكيف لتغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك في مجالات إدارة التربة والمياه، عن طريق إنشاء مواقع بحوث معيارية في جميع أنحاء العالم، ويرجو من الأمانة تنفيذ أنشطة جديدة من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ في إطار العنوان المواضيعي 'الزراعة الذكية مناخياً'؛

٤- ويحث الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على أن تواصل تطوير شبكات المختبرات بغية تعزيز الدعم المقدم لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والقضاء عليها (مثل VETLAB) وللأمن الغذائي، بما في ذلك تطبيق التقنيات النووية وغير النووية الملائمة والقادرة على المنافسة في مجال صحة الحيوان وسلامة الأغذية، وأن تعزز، بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، البرامج الوطنية وشبكات المختبرات؛

٥- ويشجع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، بما في ذلك مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، على مواصلة عملها القيِّم في توفير الأنشطة التدريبية والخدمات بناء على الطلب في مجال البحث والتطوير التطبيقي؛

٦- ويرجو من الأمانة أن تعمل على تجديد مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، بالاشتراك مع الكيانات البرنامجية الأخرى التابعة لمختبرات إدارة العلوم والتطبيقات النووية، بغية ضمان أن تكون المختبرات الملائمة للغرض في الوضع الأمثل في المستقبل أيضاً لمساعدة الدول الأعضاء على ما تقوم به من أنشطة البحث والتطوير؛

٧- ويحثّ الأمانة على أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال الأغذية والزراعة من خلال مبادرات بناء القدرات على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، وعلى زيادة التعجيل بالنقل المستدام للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية؛

٨- ويعرب عن التقدير للمساهمات المالية والخارجة عن الميزانية التي قدّمتها دول أعضاء وأصحاب مصلحة آخرون دعماً لأغراض من ضمنها برنامج الأغذية والزراعة التابع للوكالة، ويشجّع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات، ولا سيما عن طريق مبادرة الاستخدامات السلمية، إلى أنشطة الأغذية والزراعة، وعلى مواصلة دعم هذه الأنشطة بتمويل المشاريع التي من شأنها أن تزيد من تعزيز الإنتاجية الزراعية مع حماية الموارد الطبيعية التي تتزايد ندرتها؛

٩- ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتحسين وتحديث البنى الأساسية والمعدات الخاصة بمختبرات زايبرسدورف، لا سيما مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة، بغية تمكين هذه المختبرات من تلبية ما للدول الأعضاء من احتياجات متزايدة ودائمة التطور، وعلى وجه التحديد يشجع على تقديم مساهمات من الدول الأعضاء دعما لمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية؛

١٠- ويحث الأمانة على أن تستفيد، في جهودها الرامية إلى حشد الموارد لمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، من الخبرة الواسعة للفاو في حشد الموارد الخارجة عن الميزانية، ويشجع الأمانة على جعل موظفي الفاو ذوي الصلة يعملون عن كثب مع موظفي الوكالة في هذه الجهود؛

١١- ويشجّع الأمانة على المضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ومواصلة تعديل وتطويع عملها بشأن تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا بما يستجيب لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة، ولا سيما على ضوء الأهداف الاستراتيجية الجديدة للفاو؛

١٢- ويقدِّر الأنشطة المستمرة التي تقوم بها الأمانة فيما يتعلق بالتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، ولا سيما في مجالي التدابير الزراعية المضادة واستراتيجيات الاستصلاح الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار المباشرة والأطول أجلا الناشئة من التلوث بالنويدات المشعة، ويحث الأمانة على وضع تكنولوجيات وأدلة وبروتوكولات وإرشادات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع التلوث بالنويدات المشعة في ميدان الأغذية والزراعة؛

١٣- ويشجع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة التصدي للتحديات العالمية الرئيسية المحيطة بالتنمية الزراعية، لكي تضمن إلى أقصى حد ممكن زيادة صمود سبل كسب المعيشة أمام التهديدات والأزمات في مجال الزراعة، بما في ذلك التكيف لتغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

١٤- ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتعزيز أنشطتها البحثية في مجال التأهب والتصدي للطوارئ النووية، مع التركيز بوجه خاص على ميدان الأغذية والزراعة؛

١٥- ويرجو من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الستين (٢٠١٦).

-٦
تحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالفقرة ٩ من القرار GC(55)/RES/12.A.1، التي طلب فيها المؤتمر العام من الأمانة أن تبذل، مع الدول الأعضاء، جهوداً لتحديث مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف، وبالتالي ضمان إتاحة أقصى حد من الفوائد للدول الأعضاء، وخصوصاً النامية منها،

(ب) وإذ يذكّر أيضاً بالقرارات الأخرى التي تقتضي بأن تكون مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف قادرة تماماً على أداء الغرض المطلوب منها (كالقرار GC(56)/RES/12.A.2، بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال و/أو كبح البعوض الناقل للملاريا؛ والقرار GC(57)/RES/12.A.3، بشأن دعم الحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي؛ والقرار GC(56)/RES/12.A.4، بشأن تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛ والقرار GC(57)/RES/9.13، بشأن التأهب والتصدي للحادثات والطوارئ

النووية والإشعاعية؛ والقرار GC(57)/RES/11، بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة)،

(ج) وإذ يسلّم بالتطبيقات المتزايدة للتكنولوجيات النووية والإشعاعية، وفوائدها الاقتصادية والبيئية في طائفة واسعة من المجالات، والدور الحيوي الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف في توضيح التكنولوجيات الجديدة ونشرها في الدول الأعضاء، والزيادة الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة في الدورات التدريبية ذات الصلة وفي توفير الخدمات التقنية،

(د) وإذ يقرّ مع التقدير بالدور الرائد الذي تقوم به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف على صعيد العالم أجمع في إنشاء شبكات عالمية للمختبرات في عدة مجالات، كشبكات مكافحة أمراض الحيوان التي يجري دعمها من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، ومبادرة صندوق النهضة الأفريقي ومبادرات عديدة أخرى،

(هـ) وإذ يسلّم أيضاً بالحاجة الملحّة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف كي تستجيب لتطور نطاق وتعقُّد الطلبات التي توجهها لها الدول الأعضاء والمطالب المتزايدة لتلك الدول، وكي تواكب التطورات التكنولوجية المطّردة،

(و) وإذ يشدد على أهمية المختبرات اللائقة لأداء الغرض التي تمتثل لمعايير الصحة والأمان وتمتلك البنية الأساسية المناسبة،

(ز) وإذ يدعم مبادرة المدير العام بشأن تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف التي أعلنها في كلمته أمام الدورة العادية السادسة والخمسين للمؤتمر العام،

(ح) وإذ يذكّر بالقرار GC(56)/RES/12.A.5، وبصفة خاصة الفقرة ٤ منه، التي يرجو فيها المؤتمر العام من الأمانة "أن تضع خطة عمل استراتيجية شاملة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف، وأن تقدم مفهوماً ومنهجية لبرنامج التحديث القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل، وأن تبين الخطوط العريضة لرؤية كلٍّ من مختبرات التطبيقات النووية الثمانية ودوره المستقبلي"،

(ط) وإذ يذكر كذلك بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين (الوثيقة GC(57)/INF/11) الذي يحصر الأنشطة والخدمات الراهنة التي تقوم بها مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف والتي تهدف إلى إفادة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، ويحدد كمية احتياجات ومطالب الدول الأعضاء المتوقعة في المستقبل ويحدد أيضاً الفجوات الكائنة حالياً والمتوقعة في المستقبل،

(ي) وإذ يرحب بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبرسدورف، الواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11، التي تحدد الخطوط العريضة للعناصر الضرورية والموارد المطلوبة لضمان مختبرات تفي بالغرض، وهو ما يعرف بمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، الذي سينفذ اعتباراً من ٢٠١٤-٢٠١٧ في حدود ميزانية مستهدفة بمبلغ ٣١ مليون يورو، والإضافة للاستراتيجية على النحو الوارد في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add.1 التي تتضمن تحديثاً للاستراتيجية يحدد العناصر الإضافية الواردة في

الفقرة ١٥ من الاستراتيجية، وهو ما يعرف بالعناصر الإضافية لمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية (ReNuAL+)، وجهود الوكالة لتحديد قدرات مختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣،

(ك) وإذ يلاحظ إنشاء مجلس للمشروع، ودراسات الجدوى، وآلية 'أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية' من أجل تعبئة الموارد حسب ما دعا إليه القرار السابق GC(57)/RES/12.A.6، وإذ يلاحظ كذلك أن فريق إدارة المشروع سيتم اختياره، عند الاقتضاء، من بين فريق إدارة مشروع تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات في عام ٢٠١٥، وإذ يتطلع إلى تخصيص موارد ملائمة في فترات السنتين المقبلة،

(ل) وإذ يذكر، كما جاء في الفقرة (ك) من القرار GC(57)/RES/12.A.6، بتوصية فريق الوكالة الاستشاري الدائم المعني بالتطبيقات النووية بأن يبدأ التشييد في إطار هذا المشروع في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٤ بغية الاستفادة من الدروس المستخلصة من مشروع تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات ومن بنية هذا المشروع الإدارية القائمة الآن،

(م) وإذ يلاحظ أن أحد الدروس المستفادة من مشروع تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات هو أهمية اتّباع استراتيجية مركزة في تعبئة الموارد،

(ن) وإذ يلاحظ مع التقدير أن تنفيذ المشروع قد بدأ بمبلغ أولي قدره ٢,٦ مليون يورو على النحو المحدد في برنامج وميزانية السنتين ٢٠١٤ و٢٠١٥،

(س) وإذ يرحب بالمساهمات المالية المقدمة من الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وكازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بما يناهز مجموع قيمته ٠٠٠ ٩٦٠ يورو لتنفيذ مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، والخبراء المجانيين المقدمين من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وما أعربت عنه حكومة ألمانيا في مجلس المحافظين في سبتمبر ٢٠١٤ من اعتزامها تقديم مساهمات طوعية لزيادة دعم التنفيذ الكامل للمشروع،

١- يشدد على الحاجة إلى أن تواصل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، ممارسة أنشطة البحث والتطوير التكييفية في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، التي تمتلك الوكالة فيها مزية مقارنة، وأن تحافظ على تركيزها على مبادرات بناء القدرات وتقديم الخدمات التقنية كي تلبي ما للدول الأعضاء من احتياجات أساسية متعلقة بالتنمية المستدامة؛

٢- ويرجو من الأمانة أن تسعى إلى ضمان تلبية الاحتياجات الملحّة وطلبات المستقبل المتوقعة للدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمات هذه المختبرات، بما يتناسب مع مكانة مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف في إطار الوكالة، وفي حدود هدف التمويل الإجمالي لمشروع التجديد؛

٣- ويشجع الأمانة على مواصلة تنفيذ التوصيات الرئيسية للفريق الاستشاري الدائم المعني بالتطبيقات النووية فيما يتصل بترتيب الأولويات الخاصة بإعادة تصميم البنية الأساسية وتوسيعها، بما في ذلك المباني، وترتيبات الأمان والأمن، والإدارة؛

٤- ويشجع الأمانة على مواصلة استكشاف إمكانيات الحصول على تمويل خارج عن الميزانية من مانحين غير تقليديين، وأن تجري تقييماً لإمكانية التعاون مع القطاع الخاص، في حدود القواعد واللوائح المالية والإدارية للوكالة، بهدف وضع ترتيبات زهيدة التكلفة أو معدومة التكلفة لاقتناء المعدات؛

٥- ويطلب من الأمانة أن تضع استراتيجية محددة لحشد الموارد للمشروع، وتعيين موظف مختص بحشد الموارد؛

٦- ويطلب كذلك من الأمانة أن تجهز مجموعات مواضيعية للمواءمة بين اهتمامات المانحين وبين احتياجات المشروع؛

٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى أن تتعهد بالتزامات ومساهمات مالية، وأن تقدم أيضاً مساهمات عينية في الوقت المناسب، بما يكفل البدء في التشييد في أقرب وقت ممكن، وأن توفر تدفقات ملائمة من الموارد حتى يمكن إنجاز المشروع بحلول عام ٢٠١٧، ويدعو كذلك جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات ملائمة لدعم الانتهاء من تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف حسب ما تنص عليه الإضافة الملحقة باستراتيجية تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف على النحو الوارد في الوثيقة GOV/INF/2014/11؛

٨- ويشجع 'أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية' وجميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ المشروع؛

٩- ويرجو من المدير العام أن يقدم إليه في دورته العادية التاسعة والخمسين (٢٠١٥) تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء
تطبيقات القوى النووية

١-
عام

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(57)/RES/12 وبقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تعزيز أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل *"تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"*،

(ج) وإذ يلاحظ أيضاً أن مهام الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تتضمن *"تشجيع ومساعدة البحث في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"*، و*"تيسير تبادل المعلومات*

العلمية والتقنية"، و*"تشجيع تبادل وتدريب العلميّين والخبراء في مجال الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة"* ، بما في ذلك توليد القوى الكهربائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يشدِّد على أن توفر الطاقة وإمكانية الحصول عليها ضرورتان حيويتان للتنمية البشرية، في حين يلاحظ أن صحة بيئة كوكب الأرض شاغل خطير يجب أن تعتبره جميع الحكومات بمثابة أولوية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات للحدّ من التلوّث والنفايات والتصدّي لخطر تغيّر المناخ العالمي، وإذ يقر بأنَّ الدول الأعضاء تسلك سبلاً مختلفة لتحقيق هدفي أمن الطاقة وحماية المناخ،

(هـ) وإذ يحيط علمًا بمساهمات الأمانة في المناقشات الدولية التي تتناول تغيّر المناخ العالمي، مثل مؤتمر الأطراف التاسع عشر في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف-١٩)، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في وارسو، ببولندا، وفي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

(و) وإذ يلاحظ أنّ الشواغل الكبيرة بشأن توفر موارد الطاقة والبيئة وأمن الطاقة توحي بأنه يلزم معالجة مجموعة واسعة من خيارات الطاقة بطريقة شاملة لضمان قدرة تلك الخيارات على المنافسة وعدم إضرارها بالبيئة وأنها خيارات مأمونة وآمنة وميسورة التكلفة، بغية دعم النمو الاقتصادي المستدام في جميع البلدان،

(ز) وإذ يحيط علمًا بأنَّ القوى النووية لا ينتج عنها تلوث الهواء أو انبعاثات غازات الدفيئة خلال التشغيل العادي، وإذ يذكِّر بالكلمة الختامية التي ألقاها رئيس مؤتمر سانت بيترسبورغ الوزاري الدولي بشأن *"الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين"*، الذي نظمته الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ وحضرته ٨٧ دولة وسبع منظمات دولية، ومفادها أنّ القوى النووية تمثل للعديد من البلدان تكنولوجيا مُثبَتة ونظيفة ومأمونة واقتصادية، وأنها ستؤدي دوراً متزايد الأهمية في تحقيق أمن الطاقة وأهداف التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين،

(ح) وإذ يقر بأنَّ الحادث الذي وقع يوم ١١ آذار/مارس ٢٠١١ في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية، والذي نجم عن حدث طبيعي استثنائي، أظهر الحاجة لمزيد من التحسينات في الأمان النووي، ولا سيما لمعالجة الظواهر الطبيعية القصوى، وفي مجال التأهب والتصدي للطوارئ،

(ط) وإذ يعترف بأنه يحق لكل دولة أن تقرِّر أولوياتها وتضع سياستها الوطنية للطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار للالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تستخدم مجموعات متنوعة من مصادر الطاقة عندما تسلك سبيلها الخاص لتحقيق أهدافها بخصوص أمن الطاقة وحماية المناخ،

(ي) وإذ يلاحظ ، إثر وقوع حادث فوكوشيما داييتشي، أنَّ معظم الدول الضالعة بالفعل في برامج قوى نووية قبل وقوع هذا الحادث، والبلدان المستجدة التي تستهل برامج قوى نووية، ستواصل تنفيذ برامجها، لأنها تعتبر الطاقة النووية خياراً مجدياً لتلبية احتياجاتها من الطاقة والتصدي لتغير المناخ، في حين أنَّ عدداً قليلاً من تلك الدول وبعض الدول الأخرى قررت، استناداً إلى تقييماتها الوطنية الخاصة لفوائد القوى النووية ومخاطرها، أن تنهي تدريجياً برامجها للقوى النووية أو أن تستمر في عدم استخدام القوى النووية،

(ك) وإذ يذكِّر بالمؤتمر الدولي المعني بالمفاعلات السريعة ودورات الوقود المتصلة بها: التكنولوجيات الآمنة والسيناريوهات المستدامة (FR13)، الذي عُقد في شهر آذار/مارس ٢٠١٣ في باريس، حيث أعاد المشاركون تأكيد رأيهم بأنَّ تطوير نظم النيوترونات السريعة الابتكارية ودورات الوقود المغلقة يعتبر خطوة نحو ضمان إمدادات الطاقة المستدامة في الأجل الطويل، وتأكيد المساهمة التي يمكن أن تقدمها المفاعلات السريعة لتمديد عمر موارد الوقود النووي وإيجاد حل فعال للتصرف في النفايات النووية،

(ل) وإذ يشدِّد على أنَّ استخدام القوى النووية يجب أن يقترن في جميع المراحل بالتزامات بتحقيق أعلى معايير الأمان والأمن طوال عمر محطات القوى وبالتنفيذ المتواصل لتلك الالتزامات، وبضمانات فعالة، بما يتسق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية لكلٍّ منها، فضلاً عن الحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة، والإخراج من الخدمة والاستصلاح بطريقة مأمونة ومستدامة، وإذ يؤكِّد الدور المهم الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا في التصدي المستمر لهذه التحديات، ولا سيما من خلال الابتكارات،

(م) وإذ يذكِّر بأهمية تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب وإدارة المعارف، ويشدِّد على ما للوكالة من خبرة وقدرة فريدتين على مساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها الوطنية في مجال القوى النووية وتطبيقاتها، وذلك، في جملة أمور، من خلال برنامجها للتعاون التقني،

(ن) وإذ يشجِّع الدول الأعضاء المهتمة، بما يشمل مستخدمي التكنولوجيا ومالكيها على حد سواء، على أن تدرس على نحو مشترك تحسين الابتكارات المتصلة بالمفاعلات النووية ودورات الوقود والنُهُج المؤسسية، مثلاً في إطار المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)،

(س) وإذ يشدِّد أيضاً على الدور الجوهري الذي تؤديه الوكالة بصفتها محفلاً دولياً لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية والتحسين المستمر لهذا التبادل فيما بين الدول الأعضاء المهتمة، عن طريق جملة أمور منها محفل تعاون منظمات التشغيل النووي الذي يُعقد أثناء الدورات العادية للمؤتمر العام، في حين يُقر بكلٍّ من دور المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المشغِّلين المتعددة الجنسيات، مثل الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، وبالحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون بين الوكالة وهذه المنظمات،

(ع) وإذ يذكّر بأنَّ إطلاق برنامج للقوى النووية يتطلب تطوير وتنفيذ بنية أساسية مناسبة من أجل كفالة الاستخدام المأمون والآمن والفعال للقوى النووية بطريقة مستدامة، وتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي، مع إيلاء الاعتبار لمعايير الوكالة وإرشاداتها وللصكوك الدولية ذات الصلة، فضلاً عن التزام قوي وطويل المدى من جانب السلطات الوطنية بإرساء تلك البنية الأساسية والمحافظة عليها،

(ف) وإذ يلاحظ تزايد عدد مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تخطط للأخذ بتوليد القوى النووية في مجال إجراء دراسات الطاقة لتقييم خيارات الطاقة المستقبلية وفي مجال إقامة البنية الأساسية التقنية والبشرية والقانونية والرقابية والإدارية المناسبة، وإذ يعترف بدور الوكالة في تسهيل الاستخدام المأمون والآمن والمستدام والفعال للقوى النووية،

(ص) وإذ يلاحظ أيضاً حلقات العمل التي تنظمها الوكالة حول مواضيع حيوية تتعلق بالقوى النووية، مثل التكنولوجيات والاقتصاديات، والقدرة التنافسية لتكنولوجيات القوى النووية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة، والتعاون الإقليمي لدعم الانتقال إلى الطاقة النووية المستدامة، وتطوير البنية الأساسية اللازمة للاستخدام المأمون والآمن والفعال للقوى النووية، وتحلية المياه، وغير ذلك من الاستخدامات غير الكهربائية للطاقة النووية، والنُهُج المتقدمة للتصرف في النفايات، ومن بينها التجزئة والتحويل، ودور مفاعلات البحوث في تطوير برامج القوى النووية، وتدريب العديد من الفنيين من الدول الأعضاء عن طريق شتى الدورات الإقليمية والوطنية،

(ق) وإذ يُقر بالصعوبات التي تكتنف الحصول على التمويل الناتجة عن ارتفاع التكاليف الرأسمالية لمحطات القوى النووية الكبرى، والعقبات التي تضعها تلك الصعوبات أمام جعل القوى النووية خياراً مجدياً ومستداماً لتلبية الاحتياجات من الطاقة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية،

(ر) وإذ يُقر بأنَّ المفاعلات الأصغر حجما يمكن أن تكون أنسب للشبكات الكهربائية الصغيرة في العديد من البلدان النامية ذات البنى الأساسية الأقل تطورًا، وأنها بالنسبة لبعض البلدان المتقدمة يمكن أن تكون أحد السبل للاستعاضة عن مصادر القوى الصغيرة والمتوسطة الحجم البالية أو المتقادمة أو التي تطلق كميات كبيرة من الكربون، ولكن يعترف بأنَّ تحديد حجم المفاعلات النووية هو قرار وطني تتَّخذه كل دولة عضو على أساس احتياجاتها الذاتية وحجم شبكتها الكهربائية،

(ش) وإذ يلاحظ أنَّ المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تؤدي دورا هاما في نظم تدفئة الأحياء السكنية وتحلية المياه وإنتاج الهيدروجين في المستقبل، ويلاحظ إمكانياتها فيما يتعلق بنظم الطاقة الابتكارية،

(ت) وإذ يُقر بالدور الذي يمكن أن تؤديه مفاعلات البحوث المشغَّلة بطريقة مأمونة وآمنة وموثوقة والتي تُستخدم استخدامًا جيدًا، في برامج العلوم والتكنولوجيا النووية الإقليمية والدولية، بما في ذلك دعم أنشطة البحث والتطوير المتقدمة في مجالات العلوم النيوترونية واختبارات الوقود والمواد والتعليم والتدريب،

(ث) وإذ يُقر بأنّ التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة ينبغي أن يتفادى فرض أعباء لا داعي لها على الأجيال المقبلة، وإذ يُقر أيضاً بأنه، بينما ينبغي لكل دولة، في حدود ما يتوافق مع أمان التصرف في تلك المواد، أن تتخلص من النفايات المشعة التي تنتجها، يجوز في أحوال معينة دعم التصرف المأمون والفعال في الوقود المستهلك والنفايات المشعة عن طريق عقد اتفاقات فيما بين الدول بشأن استخدام المرافق الكائنة في إحداها لفائدة جميع الدول،

(خ) وإذ يُقر بالحاجة إلى جمع الخبرات ووضع طرائق وتقنيات مناسبة للإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي وللتصرف في الأحجام الكبيرة من النفايات المشعة، بما في ذلك المياه الملوثة، الناتجة عن ممارسات موروثة وحوادث إشعاعية أو نووية وخيمة،

(ذ) وإذ يُقر أيضاً بالحاجة لأن تقيّم الدول الأعضاء وتدير الالتزامات المالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التصرف في النفايات المشعة، بما في ذلك التخلص منها،

(ض) وإذ يلاحظ أنَّ الأمانة تُطلق خدمة متكاملة جديدة لاستعراض النظراء تابعة للوكالة فيما يتعلق بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، وبرامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح والتي سيُطلق عليها خدمة "أرتميس"،

(أأ) وإذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والآمن والفعال لليورانيوم مع تقليص الأثر البيئي إلى أدنى حدّ، وإذ يعترف بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الميدان،

(ب ب) وإذ يلاحظ التحديات التي تواجهها الأمانة في الجوانب الإدارية والمالية والقانونية والتقنية لمصرف الوكالة لليورانيوم الضعيف الإثراء الذي سيكون ملاذاً أخيراً للإمداد بغرض توليد القوى النووية،

(ج ج) وإذ يلاحظ أيضاً سير عمل احتياطي اليورانيوم الضعيف الإثراء الكائن في أنغارسك بالاتحاد الروسي، المشتمل على ١٢٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت إشراف الوكالة،

(د د) وإذ يدرك توفر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي مصرف يتضمن حوالي ٢٣٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في البلدان التي تنفذ برامج نووية مدنية سلمية،

(هـ هـ) وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "*استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٤*" (الوثيقة GC(58)/INF/4) وملاحقها التكميلية، وكذلك بالتقرير المعنون *"تعزيز أنشطة الوكالة المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"* (الوثيقة GC(58)/18)، اللذين أعدتهما الأمانة،

(و و) وإذ يعترف بإمكانية إحراز تقدم في الاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وبالتعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة بالمشاريع المتصلة بالاندماج، مثل المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، وإدراكاً منه لمؤتمر الوكالة الخامس والعشرين الثنائي السنوات المعني بالطاقة الاندماجية (مؤتمر الطاقة الاندماجية ٢٠١٤) المزمع عقده في سانت بيترسبورغ بالاتحاد الروسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،

١- يؤكّد أهمية دور الوكالة في تيسير تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال التعاون الدولي بين الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك التطبيق المحدّد المتمثّل في توليد القوى الكهربائية، وفي مساعدة هذه الدول في ذلك الصدد، وفي تعزيز التعاون الدولي، وفي نشر معلومات متوازنةً توازناً جيداً للجمهور عن الطاقة النووية؛

٢- ويطلب من الأمانة بأن تواصل تعاونها مع المبادرات الدولية مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وأن تستكشف إمكانية التعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وكذلك إقامة محفل للحوار لصالح الدول الأعضاء يهدف إلى تحديد سيناريوهات عالمية وإقليمية مستدامة للطاقة عبر تطبيق منهجية تقييم معترف بها اعترافاً مشتركاً؛

٣- ويشجِّع الأمانة على جهودها المبذولة في تقديم معلومات بشأن المساهمة الممكنة للطاقة النووية في التخفيف من حدة تغير المناخ، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المؤتمر المعني بتغير المناخ ٢١، المقرر عقده في باريس في عام ٢٠١٥، ويشجِّع الأمانة على العمل مباشرة مع الدول الأعضاء بناء على طلبها ومواصلة توسيع نطاق أنشطتها في هذه المجالات؛

٤- ويوصي بأن تواصل الأمانة بذل الجهود التي تساهم في تحقيق قدر أكبر من الفهم وتكوين صورة متوازنة لدور العلوم والتكنولوجيا النووية من منظور عالمي للتنمية المستدامة؛

٥- ويشجِّع الأمانة على مواصلة تعاونها مع الأطر التعاونية الدولية ذات الصلة التي تدعم الاستخدام المسؤول للطاقة النووية؛

٦- ويحيط علمًا بالنجاح الذي حقَّقته المؤتمرات الوزارية بشأن القوى النووية، التي نظمتها الوكالة في باريس وبيجين وسانت بيترسبورغ، في السنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٣ على التوالي، ويطلب من الأمانة أن تنظِّم المؤتمر الوزاري القادم بشأن ذلك الموضوع في عام ٢٠١٧؛

٧- ويشدد على أهمية تيسير البرامج الفعالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها المتصلة بالقوى النووية، بهدف تجميع القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء المهتمة ومواصلة تحسينها، وذلك من خلال التعاون ومن خلال أنشطة البحث والتطوير المنسّقة؛

٨- ويؤكِّد على أهمية ضمان أعلى معايير الأمان والتأهب والتصدي للطوارئ عند التخطيط للطاقة النووية ونشرها، بما في ذلك أنشطة القوى النووية وأنشطة دورة الوقود المتعلقة بها، بما يشمل إدراج الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي واعتبارات الأمن وعدم الانتشار وحماية البيئة؛

٩- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض تطبيقات القوى النووية في الدول الأعضاء، بهدف تقوية البنى الأساسية، بما فيها البنى الأساسية الخاصة بالأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة، بما في ذلك بناء القدرات عبر استخدام المفاعلات البحثية القائمة؛

١٠- ويعترف بأهمية مشاريع التعاون التقني للوكالة، الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، وعلى إرساء البنى الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وآمن وفعال؛ ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تواصل إسهامها في هذا المجال عبر تعزيز تعاون الوكالة التقني مع البلدان النامية؛

١١- ويشجِّع الأمانة على مواصلة تحسين فهم الدول الأعضاء عند سعيها لتحديد النُهُج الممكنة لتمويل برامج الطاقة النووية، بما في ذلك التصرف في النفايات المشعة في بيئة مالية دولية متغيِّرة، ويشجع الدول الأعضاء المهتمة على العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة على معالجة المسائل المالية المتصلة بالأخذ بتصميم معزّز للأمان وبتكنولوجيات معزّزة خاصة بالقوى النووية؛

١٢- ويرحِّب بالقيام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، داخل إدارة الطاقة النووية، بالارتقاء بفريق البنية الأساسية النووية المتكاملة ليصبح قسم إرساء البنية الأساسية النووية، وبالفريق المعني بمشروع إنبرو ليصبح قسم مشروع إنبرو؛

١٣- ويشيد بالوكالة للمساعدة وخدمات الاستعراض التي تقدمها إلى البلدان التي تشرع في برامج جديدة للقوى النووية، ويشجع هذه البلدان على استخدام هذه المساعدة وخدمات الاستعراض هذه عند تخطيط وتقييم الجوانب الاقتصادية/الاجتماعية-الاقتصادية لبرامج الطاقة وتطوير بناها الأساسية الوطنية للقوى النووية وتحديد استراتيجيتها الطويلة الأجل للطاقة النووية المستدامة؛

١٤- ويشجِّع قسم إرساء البنية الأساسية النووية على مواصلة أنشطته التي تشمل المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى البلدان التي تشرع في برامج جديدة للقوى النووية، مثل بعثات *الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية*، ومواصلة تحديث المنشورات الهامة مثل المنشور المعنون *"معالم تطوير بنية أساسية وطنية للقوى النووية"* (العدد NG-G-3.1 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة)؛

١٥- ويرحِّب بتجديد الولاية المخوَّلة للفريق العامل التقني المعني بالبنية الأساسية للقوى النووية؛

١٦- ويشجع الوكالة على مواصلة تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات حول مواضيع حيوية متعلقة بالقوى النووية (تكنولوجيات واقتصاديات القوى النووية، وتطوير البنى الأساسية اللازمة للاستخدام المأمون والآمن والمستدام والفعال للقوى النووية، الخ)، مع ضمان أوسع مشاركة ممكنة من الخبراء المنتمين إلى جميع الدول الأعضاء المهتمة؛

١٧- ويشجِّع الأمانة على مواصلة توطيد التعاون الإقليمي والدولي وإقامة الشبكات التي توسِّع نطاق الوصول إلى مفاعلات البحوث، مثل أوساط المستخدمين الدوليين؛

١٨- ويشجِّع الأمانة على إبلاغ الدول الأعضاء التي تفكِّر في إقامة أول مفاعل بحوث لها بفائدة مثل هذه المفاعلات وبالمسائل المتصلة بها من النواحي الاقتصادية، وحماية البيئة، والأمان والأمن والموثوقية ومقاومة الانتشار والتصرف في النفايات، وبالبدائل الدولية، ومساعدة صانعي القرارات، بناء على الطلب، في المضي في مشاريع مفاعلات جديدة بشكل منهجي واستناداً إلى خطط استراتيجية متينة وقائمة على الاستعمال؛

١٩- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تقديم إرشادات بشأن جميع جوانب دورة عمر مفاعلات البحوث، بما في ذلك وضع برامج إدارة التقادم في كلٍّ من مفاعلات البحوث الجديدة والأقدم، لضمان مواصلة إدخال تحسينات على الأمان والموثوقية، واستدامة إمدادات الوقود واستكشاف خيارات التعامل مع التصرف في الوقود المستهلك؛

٢٠- ويناشد الأمانة مواصلة دعم البرامج الدولية التي تعمل على تقليص استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء إلى أدنى حد، حيثما يكون التقليص مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

٢١- ويطلب من الأمانة مواصلة تجميع وتعميم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة، بما في ذلك تنفيذ أعلى معايير الأمان وتدابير الأمن النووية الأكثر فعالية، في تشييد محطات القوى النووية وتشغيلها وإخراجها من الخدمة، من خلال تقديم لمحات عامة عن سياسات المنظمات وقدراتها وكفاءاتها إزاء المخاطر والأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر المحدّدة؛

٢٢- ويشجِّع الأمانة على تعميم، من خلال تقديم الإرشادات، أفضل الممارسات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بإدارة الإغلاق الطويل الأمد لمحطات القوى النووية، لمّا تكون في مرحلة الإخراج من الخدمة قبل تفكيكها النهائي؛

٢٣- ويشجِّع الأمانة على تعميم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة فيما يتعلق بمسائل الاقتناء وسلسلة الإمداد على الجهات المالكة والمشغلين والرقابيين والمورِّدين والمدققين وغيرهم من المشاركين في سلسلة الإمداد على نطاق قطاع الصناعة النووية؛

٢٤- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي تكون في وضع يمكِّنها من القيام بذلك إلى تعزيز التعاون التقني من خلال إرساء ونشر المفاعلات النمطيّة الصغيرة و/أو المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إجراء دراسات للآثار الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن إمكانية الصيانة، وجوانب الأمان والأمن، والتصرف في النفايات وإمكانية التشييد، والجوانب الاقتصادية، ومقاومة الانتشار وغير ذلك من العوامل الرئيسية التي تؤثر في نشر هذه المفاعلات في البلدان النامية؛

٢٥- ويرحب بجهود الأمانة الرامية إلى الاضطلاع بأنشطة تعزِّز قدرات الدول الأعضاء في مجال نمذجة سلوك الوقود النووي في ظروف الحوادث والتنبؤ بذلك السلوك وتحسينه؛

٢٦- ويشجِّع الأمانة على مواصلة اعداد أدلة الأمان والأدلة التقنية بشأن التصرف في كميات كبيرة من النفايات التي تنتج في أعقاب وقوع حادث نووي أو إشعاعي، وبشأن تنفيذ مشاريع الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي بعد وقوع الحوادث؛

٢٧- ويشجِّع الأمانة على تعريف الدول الأعضاء بمفهوم خدمة استعراض النظراء في إطار المشروع الجديد المدعو "أرتميس"، مع شرح فوائد هذا المشروع كوسيلة لتشجيعها على استضافة مثل هذه الاستعراضات حيثما كان ذلك مناسبًا؛

٢٨- ويرجو من الأمانة أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بالقوى النووية ودورة الوقود والتصرف في النفايات المشعة، مع التركيز بصفة خاصة على المجالات التقنية التي هي في أمسّ الحاجة إلى التحسين وإحراز التقدّم وتعزيز التعاون الدولي؛

٢٩- ويشدد في هذا الصدد على أن التصرف المأمون في الوقود المستهلك، الذي يشمل بالنسبة لبعض البلدان إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف المأمون في النفايات المشعة و/أو التخلّص المأمون منها، لهما أهمية كبيرة، لأغراض من بينها تحقيق التنمية المستدامة والمأمونة والآمنة للعلوم والتكنولوجيا النووية، بما في ذلك القوى النووية ولتجنب فرض أعباء لا مبرر لها على أجيال المستقبل؛

٣٠- ويرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتوفير معلومات أكثر تفصيلا بشأن تصميم وتشييد وتشغيل وإغلاق منشآت التخلص من النفايات المشعة، وبذلك مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها البلدان التي تستهل برامج للقوى النووية، على وضع وتنفيذ برامج تخلص ملائمة؛

٣١- وإذ يحترم حقوق كل من الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الوطنية، يشجع على إجراء مناقشات، بطريقة غير تمييزية وشاملة للجميع وشفافة، حول وضع نُهُج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك إمكانيات إنشاء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي، فضلاً عن مخططات ممكنة للمرحلة الختامية من دورة الوقود؛

٣٢- ويشجع على التعاون الدولي في مجال التصرف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، فضلاً عن استكشاف نهُج متعددة الأطراف بشأن التخزين والتخلص؛

٣٣- ويسلِّم بأهمية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المهتمة بإنتاج اليورانيوم في مجال استحداث وصون أنشطة مستدامة من خلال التكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية الملائمة وإشراك أصحاب المصلحة وتنمية الموارد البشرية الماهرة؛

٣٤- ويشجع الأمانة على العمل على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء المهتمة، بهدف تسريع إرساء، ونشر في وقت مبكَّر، نظم للنيوترونات السريعة تكون ذات خصائص معزَّزة من حيث الأمان والاقتصاد وعدم الانتشار؛

٣٥- ويرحّب بجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء، بما في ذلك المساهمات المقدمة دعماً لمبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، الهادفة إلى جمع ١٠٠ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٥ كمساهمات خارجة عن الميزانية لأنشطة الوكالة، ويشجع الدول الأعضاء التي تستطيع تقديم مساهمات على أن تفعل ذلك؛

٣٦- ويرجو أن تُعطى الأولوية لتنفيذ إجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

٣٧- ويرجو من الأمانة أن تقدم إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء وإلى المؤتمر العام في دورته التاسعة والخمسين (٢٠١٥) تقريراً عن التطوّرات ذات الصلة بهذا القرار.

-٢
أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،

(ب) وإذ يدرك الحاجة إلى التنمية المستدامة وما يمكن أن تساهم به القوى النوويّة في تلبية الاحتياجات المتنامية إلى الطاقة في القرن الواحد والعشرين،

(ج) وإذ يشير إلى الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن الأمان النووي، المعقود في فيينا، في حزيران/يونيه ٢٠١١، والذي يلاحظ دور التكنولوجيات الابتكارية في معالجة تحسين الأمان النووي، وهو ما أدى بدوره إلى الإجراء ١٢ من خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي،

(د) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير تكنولوجيات نظم الطاقة النووية الابتكارية والإمكانات التقنيّة والاقتصادية العالية التي يتيحها التعاون الدولي في مجال تطوير تلك التكنولوجيات،

(هـ) وإذ يشير إلى التنامي المتزايد في عضوية مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٠، حيث وصل عدد أعضائه إلى ٣٩ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة فضلاً عن المفوضية الأوروبية،

(و) وإذ يلاحظ أيضاً أن الوكالة تعزز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمّة بشأن تكنولوجيات ونُهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال مشاريع إنبرو التعاونية، والأفرقة العاملة التقنية التي تعمل على تيسير الابتكارات بشأن الخيارات المتصلة بالمفاعلات المتقدمة ودورة الوقود النووي، والمشاريع البحثية المنسقة، وإذ يعترف بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال برنامج الوكالة وميزانيتها وخطة عمل مشروع إنبرو،

(ز) وإذ يلاحظ أن خطة عمل مشروع إنبرو تحدِّد أنشطة في مجالات السيناريوهات العالمية والإقليمية للطاقة النووية وابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية والترتيبات المؤسسية، بما في ذلك مشاريع تعاونية رئيسية معيّنة من قبيل *تقييم مدى استدامة التفاعلات التآزرية للفريق الإقليمي المعني بالطاقة النووية، وخرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالمياً، ومشروع المؤشِّرات الرئيسية لنظم الطاقة النووية الابتكارية*، وغير ذلك من المشاريع التعاونية بشأن دورة الوقود النووي،

(ح) وإذ يلاحظ أن نطاق مشروع إنبرو يشمل أنشطة لدعم الدول الأعضاء المهتمّة بشأن وضع استراتيجيات وطنية طويلة المدى لطاقة نووية مستدامة وما يتصل بها من إجراءات صنع القرار بشأن نشر نظم الطاقة النووية، بما يشمل تقييمات لنظم الطاقة النووية باستخدام منهجية إنبرو، ومحفل إنبرو للتحاور، والتدريب الإقليمي على نمذجة سيناريوهات تعاونية للطاقة النووية،

(ط) وإذ يحيط علماً بالتقدم المحرز في أنشطة ومبادرات أخرى وطنية وثنائية ودولية ومساهماتها في أعمال البحث والتطوير المشتركة بشأن النُهج الابتكارية إزاء نشر نظم الطاقة النووية وتشغيلها،

(ي) وإذ يقرّ بأن عدداً من الدول الأعضاء تعكف على تخطيط عمليات ترخيص وتشييد وتشغيل نماذج أولية من النظم النيوترونية السريعة الابتكارية أو عمليات إيضاح هذه النماذج عمليا خلال العقود القادمة، وإذ يلاحظ أن الأمانة تعمل على تعزيز هذه العمليات من خلال إقامة محافل دولية لتبادل المعلومات وعلى دعم الدول الأعضاء المهتمّة بشأن تطوير تكنولوجيا ابتكارية يُراعى فيها تعزيز الأمان ومقاومة الانتشار والأداء الاقتصادي،

(ك) وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير المدير العام بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، الوارد في الوثيقة GC (58)/INF/4،

١- يثني على المدير العام والأمانة لما قاما به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، ولا سيما النتائج التي تحققت حتى الآن في إطار مشروع إنبرو؛

٢- ويشدد على الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهتمّة على وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل للطاقة النووية، وعلى صنع القرار بشأن نشر نظم الطاقة النووية المستدامة في الأجل الطويل من خلال إجراء تقييمات لنظم الطاقة النووية على أساس منهجية إنبرو وتحاليل سيناريوهات الطاقة النووية؛

٣- ويشجِّع الأمانة على النظر في المزيد من الفرص لتطوير وتنسيق ودمج الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك التخطيط الواسع النطاق للطاقة والتخطيط الطويل المدى للطاقة النووية، والتحليل

الاقتصادي والتقييمات التقنية-الاقتصادية، وتقييمات نظم الطاقة النووية، وتقييمات سيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة باستخدام، في جملة أمور، الإطار التحليلي الذي وضعه قسم مشروع إنبرو؛

٤- ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمّة والأمانة، وبخاصة قسم مشروع إنبرو، على تطوير وتقييم مختلف السيناريوهات وخرائط الطريق المتصلة بالطاقة النووية، على أساس تعاون تآزري فيما بين البلدان المعنية، بما يمكن أن يؤدي إلى تطوير الطاقة النووية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، والمساعدة على تحديد مسارات تعاونية تجاه هذا التطوير؛

٥- ويطلب إلى الأمانة تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمّة بتطوير نظم طاقة نووية ابتكارية ومستدامة عالمياً، ودعم العمل على إرساء آليات تعاون فعّالة لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة؛

٦- ويشجِّع الأمانة على تجميع الخبرة المكتسبة من خلال تقييمات نظم الطاقة النووية، والمشروع التعاوني بعنوان *النسق الهندسي العالمي لنظم الطاقة النووية الابتكارية القائمة على المفاعلات الحرارية والسريعة بما يشمل دورات الوقود المغلقة*، وتقييم استدامة التفاعلات التآزرية للفريق الإقليمي المعني بالطاقة النووية، وغير ذلك من تحاليل سيناريوهات الطاقة النووية العالمية، من أجل وضع إرشادات بشأن تقييم التحسينات الجوهرية التي يمكن تحقيقها في أداء نظم الطاقة النووية باستخدام التكنولوجيات النووية الابتكارية وما يتصل بها من مخاطر، بالاستناد إلى منهجية إنبرو؛

٧- ويشجِّع الأمانة على النظر في دراسة نُهج تعاونية حيال المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي مع التركيز على الدوافع ذات الصلة وكذلك على العوائق القانونية والمؤسسية والمالية بما يكفل التعاون الفعّال فيما بين البلدان تجاه الاستخدام المستدام الطويل الأجل للطاقة النووية؛

٨- ويدعو الدول الأعضاء والأمانة، وبخاصة قسم مشروع إنبرو، إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في تحسين البنية الأساسية للقوى النووية، وتعزيز الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي، وإلى تبادل المعلومات، بما في ذلك تبادلها من خلال محفل إنبرو للتحاور؛

٩- وينوِّه في هذا الصدد بعمل مشروع إنبرو الذي يتناول *التعاون الفعّال في مجال تطوير الابتكارات لدعم نظم الطاقة النووية المستدامة*؛

١٠- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمّة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة مشروع إنبرو بشأن دراسة قضايا نظم الطاقة النووية الابتكارية وكذلك الابتكارات المؤسسية والابتكارات في مجال البنى الأساسية، ولا سيما عن طريق مواصلة الدراسات التقييمية لنظم الطاقة هذه ولدورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل زيادة استخدام الطاقة النووية، وأيضا عن طريق تحديد القضايا المشتركة المتعلقة بمشاريع تعاونية محتملة؛

١١- ويشجِّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمّة على استكمال تنقيح منهجية إنبرو في ضوء حادث فوكوشيما داييتشي، مع مراعاة نتائج تقييمات نظم الطاقة النووية التي تُجرى في الدول الأعضاء، وكذلك ملاحظة نشر أدلَّة مشروع إنبرو المحدَّثة التي تتناول البنى الأساسية والاقتصاديات ذات الصلة؛

١٢- ويشجِّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمّة على دراسة أنشطة معيّنة تتناول المسائل القانونية والمؤسسية المتصلة بنشر المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل بوقود مصنَّع باعتبار ذلك استمرارا للدراسة الأوّلية التي سبق نشرها عن محطات القوى النووية المحمولة؛

١٣- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما فيها أنشطة مشروع إنبرو) والأنشطة التي تُنفَّذ في إطار مبادرات دولية أخرى في المجالات المتصلة بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار وغيرها من المسائل المتصلة بالأمن، ويدعم، على وجه الخصوص، التعاون فيما بين مشروع إنبرو، والأفرقة العاملة التقنية المختصة، وسائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، والمبادرة الصناعية النووية المستدامة الأوروبية فيما يتصل بنظم الطاقة النووية الابتكارية والمتقدمة؛

١٤- ويدعو الدول الأعضاء المهتمّة التي لم تنضم بعدُ إلى مشروع إنبرو إلى النظر في الانضمام إليه، وإلى المساهمة في أنشطة التكنولوجيا النووية الابتكارية، وذلك عن طريق توفير المعلومات العلمية والتقنية أو الدعم المالي أو توفير الخبراء التقنيين وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة وعن طريق أيضا المساهمة في مشاريع تعاونية مشتركة بشأن نظم الطاقة النووية الابتكارية؛

١٥- وإذ يسلم بأن تمويل أنشطة مشروع إنبرو في مجال دعم تطوير نظم الطاقة النووية الابتكارية يأتي معظمه من موارد خارجة عن الميزانية، يرجو من المدير العام تعزيز جهود الوكالة المتصلة بتطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية عن طريق مواصلة تعزيز فعّالية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة من خارج الميزانية ومن الميزانية العادية؛

١٦- ويوصي بأن تنظر الأمانة، من خلال توحيد الموارد المتاحة وما تقدِّمه الدول الأعضاء المهتمّة من مساعدة، في إرساء سبل تدريب وإقامة حلقات عمل بانتظام بشأن التكنولوجيات النووية الابتكارية وما تنطوي عليه من أسس العلوم والتكنولوجيا من أجل تبادل المعارف والخبرات في مجال نظم الطاقة النووية الابتكارية المستدامة عالميا؛

١٧- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي هي في وضع يمكِّنها من ذلك إلى دراسة الجديد من تكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود النووي التي تنطوي على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة لإعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في مفاعلات متقدِّمة في ظل ضوابط ملائمة، وللتخلُّص الطويل الأجل من مواد النفايات المتبقية، مع مراعاة، في جملة أمور، العامل الاقتصادي وعامليْ الأمان والأمن؛

١٨- ويوصي الأمانة بأن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمّة، القيام بأنشطة في مجالات التكنولوجيا النووية الابتكارية، من قبيل المفاعلات المرتفعة الحرارة والنظم النيوترونية السريعة، بهدف تقوية البنى الأساسية والأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات عن طريق استغلال ما هو قائم وما هو مُعتزم من المرافق التجريبية ومفاعلات اختبار المواد، وبهدف تقوية الجهود الرامية إلى استحداث إطار رقابي وافٍ بالمراد ومتوائم بما يتيح تيسير العمل على ترخيص وتشييد وتشغيل تلك المفاعلات الابتكارية؛

١٩- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية التاسعة والخمسين (٢٠١٥)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

جيم
إدارة المعارف النووية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن المعارف النووية،

(ب) وإذ يشير إلى أهمية إرساء إجراءات وتقوية هذه الإجراءات في مجال الحوكمة لضمان السير قدما بإدارة المعارف داخل المنظمات وأهمية وجود نظم قيد العمل من أجل قياس نجاح برامج إدارة المعارف،

(ج) وإذ يؤكِّد تزايد أهمية دور الوكالة في توفير المعلومات والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام المأمون والكفء للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك المعلومات والمعارف التي تُقدِّم إلى عامة الجمهور،

(د) وإذ يعترف بأنّ الحفاظ على المعارف النوويّة وتعزيزها وضمان توافر موارد بشريّة مؤهَّلة هي مسائل حيويّة بالنسبة لضمان استمرار استخدام جميع التكنولوجيات النوويّة في الأغراض السلميّة على نحو مأمون واقتصادي وآمن،

(هـ) وإذ يدرك أنّ إدارة المعارف النوويّة تنطوي في آن معا على التعليم والتدريب من أجل التخطيط للتعاقب، فضلاً عن الحفاظ على المعارف القائمة في مجال العلوم والتكنولوجيا النوويّة و/أو نمو هذه المعارف،

(و) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة بشأن مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وبشأن تنفيذ برامج فعّالة لإدارة المعارف على المستوى الوطني ومستوى المنظمات،

(ز) وإذ يدرك أهمية إدارة المعارف في جميع مجالات أنشطة وبرامج الأمانة، والطابع الشامل المتعدِّد التخصّصات والمشترك بين الإدارات الذي تتَّسم به العديد من المسائل والمبادرات المتصلة بإدارة المعارف،

(ح) وإذ يعترف بأهمية وجود معارف نووية وافية بالمراد بما يتيح فهم وتطبيق مبادئ الأمان في مجالات تصميم وتشييد وترخيص وتشغيل وإغلاق المرافق النووية وإخراجها من الخدمة،

(ط) وإذ يدرك الشواغل المستمرة بشأن تشغيل المرافق فيما يخص مخاطر فقدان المعارف،

(ي) وإذ يدرك فوائد استخدام نُهُجْ إدارة المعارف النووية لدعم التشغيل الطويل الأجل للمرافق النووية، والتخلُّص من النفايات المشعّة، ومشاريع الإخراج من الخدمة، ومشاريع الاستصلاح البيئي، والحاجة إلى تحسين سبل التعلُّم من الحوادث والأحداث،

(ك) وإذ يعترف بفائدة أوجه التعاون في سبيل إعداد واعتماد نُهُجْ تخطيط استراتيجي متكاملة على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز برامج التعليم النووي الجامعي وجعلها مستدامة،

(ل) وإذ يقرُّ بالدور المفيد الذي يؤدّيه التنسيق والتعاون الدوليّان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة من الفرص المتَّصلة بالتعليم والتدريب وبالحفاظ على المعارف النوويّة وتعزيزها،

(م) وإذ يلاحظ النجاح في إقامة منصّة التعلُّم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي، في مناطق الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل دعم الجهود الإقليمية المبذولة بشأن الأخذ بتكنولوجيا التعلُّم الإلكتروني الحديثة لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي،

(ن) وإذ يلاحظ أيضا نجاح الدورتيْن الدراسيتين المتمثِّلتين في مدرسة إدارة الطاقة النووية ومدرسة إدارة المعارف النووية، اللتين تُعقدان سنويا في المركز الدولي للفيزياء النظرية، الكائن في تريبستي، إيطاليا، وإذ يعترف بعام ٢٠١٤ كمعلم تحقّق بعد عشر سنوات في إطار التعاون والدعم المقدَّرين تقديرًا عاليًا اللذين يقدِّمهما المركز المذكور في احتضان هاتين المدرستين،

(س) وإذ يلاحظ كذلك أن جامعة طوكيو تستضيف مدرسة إدارة الطاقة النووية لصالح المنطقة الآسيوية في حين تستضيفها جامعة A&M في تكساس لصالح منطقتي أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية،

(ع) وإذ يحيط علماً أيضاً بنتائج المؤتمر الدولي بشأن *"تنمية الموارد البشرية لأغراض برامج القوى النووية: بناء واستدامة القدرات"* ، الذي استضافته الوكالة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤،

١- يثني على المدير العام والأمانة للجهود المهمة المبذولة على نحو مشترك بين الإدارات في معالجة مسائل الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة؛

٢- ويثني على الأمانة للدعم الذي تقدِّمه إلى الدول الأعضاء في تطبيق منهجية وتوجيهات شاملة لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك من خلال إجراء زيارات وتنظيم حلقات دراسية للمساعدة في إدارة المعارف النووية في الدول الأعضاء؛

٣- ويثني كذلك على الأمانة لتعزيز إدارة المعارف النووية باعتبارها عنصرًا حيويًا في أي نظام إداري متكامل؛

٤- ويشجِّع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى المضي في رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في إدارة المعارف النووية، وعلى وجه الخصوص:

'١' يطلب من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم والتدريب النووي في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في

ذلك تنظيمها رقابياً، من خلال جملة أمور منها الاستفادة من أنشطة الشبكات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا،

'٢' ويلاحظ بشكل خاص احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تفكر في وضع برنامج للقوى النووية أو التي تطلق مثل هذه البرامج، وفي هذا الصدد، يشجع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك على المشاركة في إقامة الشبكات ودعمها، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق،

'٣' ويطلب من الأمانة أن تمضي قُدُماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج القوى النووية، بما في ذلك برامج الحفاظ على المعارف النووية،

'٤' ويطلب من الأمانة أن تواصل إتاحة البرامج التدريبية التي تقدمها مدرسة إدارة الطاقة النووية ومدرسة إدارة المعارف النووية إلى الدول الأعضاء، لا سيما من خلال مواصلة التوسع لكي تشمل مناطق خارج أوروبا،

'٥' ويطلب من الأمانة أن تمضي قُدُمًا في تطوير واستخدام مواد التعلُّم الإلكتروني، والمحتويات والتكنولوجيات ذات الصلة لجعل التعليم النووي والمعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بأسلوب عصري وبفعالية وكفاءة، بما في ذلك زيادة تطوير منصات الوكالة للتعلم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي (CLP4NET) والربط الشبكي لشبكات تعزيز الاتصال والتدريب (CONNECT) واستخدام هذه المنصات بفعالية باعتبارها مستودعات للتعلُّم الإلكتروني،

'٦' ويشجِّع الأمانة على تعزيز استخدام أحدث التكنولوجيات الخاصة بإدارة المعارف ودعم الدول الأعضاء المهتمة بمواصلة تطوير هذه التكنولوجيات،

٥- ويشجِّع الأمانة على مواصلة مبادرتها المتعلقة بالأكاديمية الدولية للإدارة النووية، التي تدعم التعاون بين جامعات الهندسة النووية حول العالم لوضع إطار لتنفيذ وتسليم برامج تعليمية بمستوى درجة الماجستير في الإدارة النووية، وتيسير مشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك تقديم الدعم المالي للطلاب وتطوير مواد تعليمية؛

٦- ويطلب من الأمانة أن تواصل جمع البيانات والمعلومات والموارد المعرفية في المجال النووي وإتاحتها للدول الأعضاء بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الشبكة الدولية للمعلومات النووية (شبكة إينيس) الخاصة بالوكالة وغيرها من قواعد البيانات القيِّمة، وكذلك مكتبة الوكالة والشبكة الدولية للمكتبات النووية؛

٧- ويناشد الأمانة، على وجه الخصوص، مواصلة التركيز على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك في جملة أمور من خلال التشجيع على استحداث أدوات جديدة، بما في ذلك مصارف البيانات ونظم المحاكاة التي تضعها الوكالة، وإتاحة فرص لاكتساب الخبرة العملية من خلال المنح الدراسية؛

٨- ويلاحظ إنشاء الفريق العامل التقني المعني بإدارة المعارف النووية بهدف تقديم مشورة استراتيجية وعملية وتوفير المساعدة للوكالة في مجال وضع البرامج وتنفيذها؛

٩- ويدعو الأمانة إلى أن تمضي قُدُماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج وممارسات إدارة المعارف النووية؛

١٠- ويطلب من الأمانة أن تواصل وضع أدوات وخدمات في مجال تنمية الموارد البشرية مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات، وأن تواصل تنظيم المؤتمرات الدولية بشأن المسائل المتصلة بالموارد البشرية كل أربع سنوات من أجل ترويج تقاسم الخبرات والحلول بين البلدان المشغِّلة والبلدان المستجدة؛

١١- ويرجو من المدير العام أن يأخذ مستوى الاهتمام العالي المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بإدارة المعارف النوويّة بعين الاعتبار عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛

١٢- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته العادية الستين (٢٠١٦)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.